جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:

الإستراتيجيةوالأمن الدولي

محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية

اعداد:

الدكتور عادل بن عمر

السنة الجامعية: 2020-2021

المحور الاول: الاستراتيجية

الإستراتيجية مصطلح متداول ليس عند المختصين فحسب بل عند العامة كذلك، وهو منبثق من الفكر العسكري بفعل ارتباطه لفترة طويلة بما يحدث في ساحة المعركة، ومع التطورات اللاحقة اقتحم المصطلح المجال الاقتصادي والمجال السياسي.

ولعل التحدث عن شيءبأنه استراتيجي يدل على انه مهم لا يقدر بثمن علاوة على تعلقه بالمستقبل، كما أن الحل الاستراتيجي يبحث عن هزيمة العدو والنصر في المعركة باستخدام كل الوسائل لتحقيق الهدف.

أولا: ماهيةالإستراتيجية:

أصل المصطلح:

يعتبر من أهم المفاهيم التي اهتم بها الباحثين رغم هلامية المصطلح، ويعود الى اليونان عند **الستيد**في كتابه تعليمات عسكرية للقادة، أي انه يعود إلى الكلمة اليونانية strategos الدالة على القائد حرفيا، كما يدل أيضا على الحيلة والخديعة في المعركة والحرب، كما أخذ معنى الذكاء ثم معنى المناورة، كما يدل على فن قيادة القوات.

وتاريخ المصطلح يعود إلى كتابات سان تزو الصيني في مؤلفه فن الحرب الذي أرشد فيه القائد العسكري إلى التخطيط للنصر في الحرب، حيث يقول مثلا تظاهر في الشرق واضرب في الغرب.

وظهر في أثينا في القرن 5 قبل الميلاد من خلال المخطط الاستراتيجي، حيث تختار القبائل عشرة استراتيجيين أو مخططين يؤسسون مدرسة لتدريس العلوم الإستراتيجية، وجميع أعضاء المدرسة لهم إمكانية قيادة الجيش أو جزء منه، إلاأن المفهوم تغير بعد الاسكندر الأكبر ليشمل كافة أراضي المملكة.

واستمر المصطلح عبر العصور وفق جدلية العلاقة بين الحرب والسياسة، وفي القرن الثامن عشر أصبح يدل على فن قيادة الكتائب، أما في القرن العشرين أصبح يدل على خطة محكمة بعيدة المدى محيطة بمختلف المعطيات والتفاعلات.[1]

ولهذا تعرف الإستراتيجية العسكرية على انها سياسة وأسلوب الحرب، [2]كما تعرف على أنهاهمزة وصل بين الوسائل العسكرية والغايات السياسية، ولعل هذا التعريف يبعدنا عن الإستراتيجية الشاملة التي تعني بتوظيف كل الموارد الوطنية من اجل تحقيق الأهداف السياسية.[3]

أيأنها تشمل القوة المسلحة، والاقتصاد، والدعاية، والدبلوماسية.

المدرسة الغربية:

يعرفها فوش بأنها: فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها.

أما ليدل هارت فيعرفها بأنها: فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة.

كما يعرفها بيير غالوا بأنها: هي فن المزج بين الفكرة السياسية والوسائل المتاحة لإرغام الخصم على القبول بالغاية أو الغايات المتوخاة.

ويعرفها كارل فون كلاوزفيتزبأنها استخدام الاشتباك وسيلة إلى الوصول إلى هدف الحرب.

أماالفليد مارشال فيرى بأنهاإجراءالملائمة العملية بين الوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب.

إلا انه مع توسع دائرة صناعة القرار إلى غير رئيس الدولة أصبحتالإستراتيجية تابعة للسياسة.

وعليه فالإستراتيجية هي عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد وتوجيه السياسات واستخدام الوسائل لمواجهة موقف معين من اجل تحقيق أهداف محددة سواء كانت آنيةأو متوسطة او بعيدة المدى.[1]

المدرسة الشرقية:

يرى لينين بان الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بان تكون سهلة وممكنة.[2]

أما ماو تسي تونغ فيعرفها بأنها دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب.

المدرسة العربية:

فالمدرسةالمصرية ترى بأن الإستراتيجيةهي أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعدادوإدارة الصراع المسلح.

أي انهاأسلوب علمي نظري يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب لهزيمة العدو.

أما المدرسة العراقية فترى بان الإستراتيجيةهي فن إعداد وتوزيع واستخدام القوات المسلحة أو التهديد باستخدامها لغرض تحقيق أهداف السياسة العليا للدولة.

وعليه فالقاسم المشترك بين هذه التعاريف هي أن الإستراتيجية هي خطط ووسائل تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من اجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه عن غير ذلك السبيل.

الإستراتيجية بين العلم والفن

الإستراتيجية قد تكون علم كما قد تكون فن؛

ففيالأدبيات الروسية هناك تمييز بين النظرية العسكرية والعمل العسكري، بمعنىأنأي نشاط يكون مميزا من خلال القوانين التي يخضع لها، أي انه يقام ويستند إلى النظرية ثم تأتي الممارسة لتزيد من غنى النظرية.

وفي التخطيط الاستراتيجي يجب معرفة الكثير نظريا للحصول على القليل عمليا، فسان زوSUNZU يرى أنأكثر القادة تميزا هم الأكثر حكمة والأكثر استشرافا ورؤية، كما يؤكد فردريك الثاني في أوربا على ضرورة قراءة الأدب والرسائل للعسكريين.

وعليه يجب قراءة الإستراتيجية كعلم من اجل الحصول على الإستراتيجية كفن(تطبيق عملي)، والمعرفة النظرية سابقة للعمل التمثيلي، كما أن مراقبة المبادئ ومعرفتها لا يكفي للحصول على النصر لكن يخفف من وقوع الهزيمة، وفي هذا الإطار يؤكد كلاوزفيتزأن النظرية هامة جدا لتكوين منفذين حتى تكون لهم خبرة تساندهم لإكمال مهامهم.

هل الإستراتيجيةعلم عسكري:

الإستراتيجية ليست مجال مستقل، فهي فرع من مجال ضخم هي قيادة الحرب، أما اليوم فهي علم قيادة الصراع، بعدما كانت علم عسكري(قيادة الحرب) كما عرف عند الرومان أو الفروسية في العصر الوسيط، وفن الميليشيات مع بداية العصر الحديث.

كما أنها تعتبر فن الحرب أيأنالإستراتيجيةإلى غاية وقت غير بعيد كانت دائما ضمن الفكر العسكري حتى ظهور استراتيجيات من أنواعأخرى، كالإستراتيجية الاقتصادية والإستراتيجيةالإعلاميةوالإستراتيجية السياسية والدبلوماسية...

لكون الحرب والسلام انشغال عالمي ومن ابرز الأدبيات التي تشير إلى ذلك الانطولوجيا العالمية لعلم الإستراتيجيةلجراردشاليان، كما أنها اليوم تهتم وتعالج السلم أكثر من الاهتمام بمجال النزاع والحرب.[1]

كما أن علم الإستراتيجيةيأخذ من كافة العلوم الأخرى؛ من العلوم التجريبية لتطوير قاعدتها التقنية، ومن علم الاقتصاد لتطوير إمكاناتها، خاصة وان الفكر الاستراتيجي اكتسب النظرة العقلانية، وتزود بمختلف أدوات التحليل والتقييم التي يستخدمها علم الاقتصاد، ومن

علم الاجتماع من اجل ضبط الصراع، كما انه يركز على المحددات الاجتماعية(روح الفريق، التعاون، التماسك الاجتماعي) في صياغة الاستراتيجيات وتنفيذها، علاوة على تركيزه على القيم التي تحكم العقل الاستراتيجي، كما استفاد من علم النفس، حيث يستخدم أدواته في تحليل صانع الفكر الاستراتيجي من حيث إدراكا ته وتعامله مع التهديدات قبولا وتجنبا، وذكائه لتشخيص القوة والضعف، ومن التاريخ للاستفادة من أمثلة من خلال تاريخ الحروب أو مذكرات القادة التي تعد من ابرز مراجع الإستراتيجية، [1] فقادة الجيوش قدموا تجارب حية كانت المؤشر بولادة الفكر الاستراتيجي، كما أنهمأقاموا مؤسسات لتعليم الإستراتيجية تصميما وتطبيقا.

موقع الدراسات الإستراتيجية في مجال العلاقات الدولية

الدراساتالإستراتيجية هي خبرة واثر استعمال القوة في العلاقات الدولية، والسياسة الدولية هي كل تحديد للهياكل السياسية الفوضوية والمنظمة الموجودة في نظام العلاقات الدولية، ومواضيع الدراسات الإستراتيجية هي السباق نحو التسلح، والردع النووي، والانتشار النووي، والدفاع ونزع السلاح والرقابة على التسلح...

أما مواضيع السياسة الدولية هي الصراع على السلطة، النزاعات والصراعات، الأمن والحرب والسلم، التحالفات ...، والدراسات الإستراتيجية هي مجال تكنولوجي وعسكري عند باري بوزان وكأنه استراتيجي تقليدي، ولتجاوز هذا المفهوم الضيق يجب دراسة إشكاليةالأمن في العلاقات الدولية، ويرتبط بالحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

وهناك من يرى أن الدراسات الإستراتيجية مجال شبه مستقل في العلاقات الدولية يهتم بمعرفة استخدام القوة في السياسة الدولية.

الفرق بين الإستراتيجيةوالتكتيك

التكتيكهو عملية نظامية يتم فيها تنظيم المهارات الإنسانية والوسائل العسكرية في ساحة المعركة، وهو فن عملياتي يهدف إلى تحقيق أهداف في فترة زمنية قصيرة.

كما يعرف بأنه فن استعمال الأسلحة في المعركة للحصول على اكبر قدر ممكن من الفعالية، أما اللوجستيك فهو التحركات ونقل المعدات والأسلحةإلى ميدان المعركة، أماالإستراتيجية فهي علم التنسيق بين هذين من الفرعين من العلوم العسكرية بغية تحقيق النصر.

وتعرفالإستراتيجيةأيضابأنها علم وفن استعمال القوة الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية والسيكولوجية من اجل التأثيرعلى المصالح القومية من طرف دولة على دولة أخرى لتحقيق الهدف الاسمي للدولة.

وهناك من يرى أنالإستراتيجية مفهوم نظري والتكتيك تنفيذ لهذا المفهوم، وهناك من يعتمد معيار المعركة فالإستراتيجية من اجل القيادة والتكتيك من اجل التنفيذ، كما أن الاعتبارات التكتيكية تقود إلى مهاجمة النقاط الأكثر سهولة أما الاعتبارات الإستراتيجية تقود لوضع مواقف تعطي نتائج كبرى وحاسمة.

والتكتيك لا يختلف عن الإستراتيجيةإلا من خلال الهدف، ووسائلهما متشابهة، فالإستراتيجية لا توجد تصرف أو فعل فوري والتكتيك دائم وفوري، فمثلا التكتيك العسكري هو الأحكام والتنظيمات القادرة على تنظيم وتوظيف مهارات الإنسان والوسائل والأماكن بهدف تحقيق هدف فوري.[1]

بمعنىأن التكتيك يخضع للتصرف الآني بينما تخضع الإستراتيجية للتصرف البطيء المحكم، كما أن التكتيك له فورية التطبيق أو السرعة مقارنة بالإستراتيجية.

وحاليا يصعب التمييز بينهما، لكن الإستراتيجية تعني عمل القيادة على المستوى العام، أما التكتيك فيعني عمل القيادة على المستوى الجزئي أو المحلي، حيث يقال أن طائرة إستراتيجية فهذا يدل على أنها تستعمل على المدى البعيد وتحمل قنابل ضخمة، وطائرة خفيفة تحمل قنابل صغيرة فقد توصف على أنها تكتيكية لكن هذا لا يعني إبعاد صفة الإستراتيجية عنها.[2]

كما أن التكتيك يهدف إلى تنفيذ الالتزامات التي تم وضعها ضمن نطاق الإستراتيجية التي تفرض الوصول إلىالأهداف المثبتة بواسطة الإستراتيجية العامة، أيأن الاستراتيجي يحضر والتكتيكي ينفذ، ولهذافخط الفصل بينهما صعبوهما يقعان في نفس الخط.

ثانيا: تطور الفكر الاستراتيجي

الفكر الاستراتيجي الأسيوي القديم

تشكل الفكر الاستراتيجي الصيني في القرن 5-4 قبل الميلاد، ومن أشهر الاستراتيجيين سان زونzi sun الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، وله مؤلف فن الحرب الذي ترجمه الروس في 1860 و1889، والى غاية القرن العشرين بدأ الاهتمامالأوربي بالفكر الاستراتجي الصيني، وترجم إلى الانجليزية والألمانية والايطالية والروسية.[1]

الفكر الاستراتيجي الغربي القديم

عرف**اليونان** التحليلات الإستراتيجية، وكان الإسبارطيون أول من تناولها من خلال تجاربهم في الصراع والحرب، وكانوا يعلمون الأفكارالإستراتيجية لشبابهم من خلال معلمين عسكريين يسمون بالتكتيكيين.

ويلاحظ على الفكر الاستراتيجي اليوناني القديم انه اعتمد على الممارسة العملية أكثر من التنظير، ورغم ذلك هناك بعض المحاولات كتيوسيديدthucydideوازونوفونxenophon في كتابه تحليل الفروسية وهو تكتيكي أكثر منه استراتجي.

الرومان والمقاربة البراغماتية:

كان **للرومان** فكر استراتيجي وتكتيكي أصيل وجديد، جاء ثمرة العقيدة العسكرية الرومانيةالراغماتية، حيث كان يشترط على المرشحينللوظائف العامة المشاركة في عشرة حملات عسكرية.[2]

ومن ابرز التحليلات التكتيكية والإستراتيجية الرومانية نجد: بوليب polybe في كتابه taktikaوفرونتيسfrontinus.

غير أن هناك من يرى أن الرومان ليس لديهم أكاديمية عسكرية ولا توجد عملية مؤسساتية للتكوين والتدريب فيما يتعلق بالإستراتيجية والتكتيك، وليس لديهم منهجية لتقييم المرشحينللوظائف العامة.

ويعد القيصر الروماني المنظر والممارس للإستراتيجية، باعتباره يحقق انتصارات كبرى ويقدمها في مؤلفات لقت نجاحا واسعا.[1]

أماالبيزنطيون فقد ركزوا على المؤسسات العسكرية وعلى قيادة المعركة أكثر من أي شخص أخر، ومن ابرز الأسماءالإستراتيجية المعروفة syrianos

لكن الكثير من التراث الاستراتيجي مفقود.

الفكر الاستراتيجي العربي الإسلامي

في القرن الثالث عشر في عصر المملوكية عرفت بعض المؤلفات التي تقترب من الإستراتيجية والتكتيك مثل التعبئة العسكرية.

وفي القرن الرابع عشرة كتب ابن خلدون عن الحروب والطرق المستخدمة في تحقيق النصر، ويرى أن التفوق في الحرب يعود إلى الحظ والصدفة بعيدا عن قوة التسلح.

الفكر الاستراتيجي الأوربي الحديث:

تطور الفكر الاستراتيجي في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، حيث ظهرت بعض المؤلفات في اسبانيا مثل كتاب الحرب لصاحبه vellena وفي فرنسا نجد روبرت بلزاك وكتابه مبادئ الصراعات النبيلة.

ومن أشهر الاستراتيجيين يمكن ذكر مكيا فيليالتكتيكي والاستراتيجي في القرن 16 ومؤلفه فن الحرب، واستطاع إعلان ولادة فكر استراتيجي منظم ومؤسس.

وتأخر الانجليز عن الفكر الاستراتيجي إلاأن هناك بعض الأدبيات منها كتاب خطابات عسكرية لصاحبه جون سميث jhonsmithe، أما الفرنسيون فقد استفادوا من الحروب الايطالية وكتبوا في فن الحرب ومن أبرزهم reny rousseau، 1548، والألمانأنتجوا الكثير من المؤلفات الإستراتيجية نتيجة للحروب بين الدويلات الألمانية ولعل أبرزهم lazarusvonshwendi الذي له كتاب خطابات الحرب.[1]

الإستراتيجية في القرن السابع عشر

يتميز القرن السابع عشر بالإنتاج الفكري الكبير حول التكتيك نتيجة الصراعات داخل أوربا وهنا الممارسة سبقت النظرية، كما تم طرح مشكلة حقل أو تخصص الإستراتيجية.

وتطور الفكر الاستراتيجي بفعل :

- صعود أوربا الشمالية لا سيما بروز النموذج الهولندي الذي أسس مقاربة علمية لفن الحرب والتنظيم العسكري، الذي احدث توازن في الآداب العسكرية لصالح أوربا الشمالية بعدما كان خاضعا للمدرسة الاسبانية الايطالية في القرن السابق، فضلا عن

دور الدراسات العسكرية الانجليزية قبل الحرب الأهلية التي أسست لنموذج جديد للجيش.[1]

- انحطاط أوربا الجنوبية ومنه تراجع الفكر الاستراتيجي في بلدان أوربا الجنوبية رغم وجود بعض الأدبيات لصالح الفكر الاستراتيجي الانجلوسكسوني.

ومن بين الكتابات هناك montecucculi الايطالي الذي يعد الاستراتيجي الأول الذي كتب في الدراسات الإستراتيجية وله كتاب الفن العسكري الذي ترجم للعديد من اللغات، حيث قام بتصنيف الحروب إلى داخلية-خارجية ودفاعية- هجومية وبحرية- برية، كما كتب عن قيادة الجيش حيث شبه الحرب بلعبة الشطرنج.[2]

الإستراتيجية في القرن الثامن عشر:

عرف الفكر الاستراتيجي تطور خاصة التكتيك بفعل:

- ازدهار الكتابات العسكرية وتطور عمليات الطباعة والنشر.
- اهتمام العامة بالقضايا العسكرية.
- حالة السلام الطويلة في القارة الأوربيةوتعقيدات فن الحرب وقوة الدولة.

واستمر النقاش حول التكتيك في مجال العلوم العسكرية البحرية والبرية إلى غاية تبلور الأفكارالإستراتيجية في فرنسا، حيث ظهر البعد الاستراتيجي في فرنسا نتيجة لاتساع الفعاليات العسكرية واتساع ميدان المعركة الذي أظهر الحاجة إلى تخطيط استراتيجي شامل، وهنا برز التطلع إلىالإستراتيجية في العديد من الأدبيات.

كما أن الألمان كذلك كان لهم نصيبهم من هذه الأدبيات، والبريطانيين كذلك.

الآباء المؤسسين للفكر الاستراتيجي المعاصر:

1. جوميني henri-antoinejomini السويسري 1779-1869 وهو الذي وضع الأسسالأولى لعلم الإستراتيجية المعاصر، وله كتاب بعنوان معالجة التكتيك الكبير أو علاقة حرب السنوات السبع، واستقى فكره من ارث القرن الثامن عشر ونموذج نابليون.[1]

2. كارل كلاوزفيتز clausewitz 1780-1869 وهو ألماني شارك في الحروب ضد نابليون وله كتاب فن الحرب، وتعرف الإستراتيجية العسكرية عنده على أنها: فن الإعداد للمعارك ووضع الخطط للحملات وللمعارك، كما يعرفها أيضا بأنها فن استخدام المعارك لتحقيق أغراض الحرب.[2]

3.الكلاوزفيتزيون الجدد new- clausewitziens : كلاوزفيتز لم ينشر دراساته لاعتقاده بأنها لم تكتمل بعد، وبعد وفاته نشرتها زوجته إلا انه بقي مغمور، حتى اشتهر كاستراتيجي لأسباب قومية أكثر منها فكرية؛ كون الإمبراطورية البروسية المتفوقة في العديد من المعارك كانت بحاجة إلى شرعية نظرية تبرر لتفوقها الميداني.

إلا انه انتقد واعتبر البعض أن فكره يركز على السياسة كحل أول ثم الهجوم ثانيا، باعتبار انه يرى أن الحرب استمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى، وهنا يتوافق مع سان تزو ومقولته بان كسر مقاومة العدو دون قتال هو دليل على التفوق القتالي، علاوة على النقاش حول تفسير حروب نابليون فالفرنسيون يرفضونها والألمان يباركونها.

الإستراتيجية في القرن التاسع عشر

بعد 1870 انتشرت المدارس العسكرية وشجعت التفكير الاستراتيجي، فبعد ما كان للجنرالات أصبح لتكوين الضباط، وعليه فقد تم مأسسة العلم العسكري في هذا القرن، وبعد 1880 عاد الحوار حول الإستراتيجية مع كتاب تصارع الاستراتيجيات لهانس دولبروخ.

وظهرت العديد من الكتب الإستراتيجية لكنها تركز على الجغرافيا العسكرية والتكتيك أكثر من إرساء علم استراتيجي، وفي هذا الإطار برزت العديد من المدارس التي برزت في هذا القرن مثل:

1. المدرسة الألمانية: التي تشمل العديد من الأسماء خاصة الجنرالات، لكن يبقى كلاوزفيتز هو من أنقذ المدرسة من جمودها.

2. المدرسة الايطالية: مثل بول راشيا وكتابه تحليل دقيق للحرب، وجوزيف جوبيي وكتابه عناصر الإستراتيجية والتكتيك.

3. المدرسة الروسية: مثل بوقدنوفيتشي وكتابه دراسة في الإستراتيجية، والعديد من المفكرين الآخرين.

4. المدرسة الفرنسية: فالنقاش حول الجيش لم يكن عميقا في فرنسا التي كانت تعرف استقرار إلى غاية 1870، بخلاف القرن العشرين أين عرفت إنتاجا استراتيجيا كبيرا.[1]

الإستراتيجية في القرن العشرين:

مع بداية الحرب العالمية الأولى كان هناك نقاش حول هيمنة الجانب العملي على الجانب النظري، أيأن القادة في الجبهات العسكرية القتالية لا في الكتابة، أيأن هناك غياب للمنشورات الإستراتيجية، وهنا السؤال المطروح هل اختفت العلوم الإستراتيجية؟

والجواب انه في مراجع محكمة لا توجد لكن في مقالات صحفية موجودة وفي بعض المجلات غير المتخصصة، مع الإشارةإلىإن هناك تدريس للتاريخ العسكري في الجامعات.[1]

الفكر الاستراتيجي في الثلاثينات

أثناء الحرب العالمية الأولىتطور الفكر الاستراتيجي في ألمانيا مع اكتشاف الطائرة والدبابة فيما يخص الهجوم، أما السوفييت فقد طوروا نظرية أصيلة خاصة بهم فالماركسيين والماركسيين الجدد وعلى رأسهمترو تسكي يقول انه لا يمكننا بناء قاعدة للحرب مع الماركسية، إلاأن هذه الأفكار اصطدمت ببعض الكتابات الماركسية التي تقول انه يمكن بناء مذهب عسكري لا يتغيروالذي يجب أن يكون التعبير عن الإرادة الواحدة للطبقة الاجتماعية في السلطة.

أما خلال الحرب العالمية الثانية فلقد أحدثت الحربانقلاب جذري في المذاهب الإستراتيجية التي كانت سائدة، فالخطط الإستراتيجية لم تعد على حرب صغيرة أو محدودة بل أصبحت على العالم كله، والأسلحة هي التي تفرض قوانينها أما الاستراتيجيات فتجرب جميعها في ميادين المعارك، وهناك انقسام للنزعتين السياسية والعسكرية مع هيمنة النزعة العسكرية نظرا للاختراعات العسكرية الجديدة مثل الطائرة والدبابة والغواصة.

واستمر التنظير الاستراتيجي واستمرت المراجع في الصدور، وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب منتصرة، مما جعلها تهتم بالعلوم الإستراتيجية رغم أنها في السابق لم تنتج الكثير باستثناء ميهان، ووضعت الكثير من البرامج البحثية وقامت بترجمات للأدبياتالأوربية، ودرسوا الحروب البرية والبحرية، وأنتجوا تخصص جديد هو الجيو استراتيجية.[1]

إلا أن القطيعة الحقيقية بين النموذجين السياسي والعسكري كان بعد 1945، بسيطرة النزعة السياسية بعد الوصول إلى القنبلة النووية حيث منعت التفكير في وسائل لها غايات عسكرية، ومع تعمق الدراسات أصبحبالإمكان معرفة السياق الاديولوجي الذي ظهرت فيه المدارس والنظريات الإستراتيجية.

وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو دحر الشيوعية وتم بلورة مجموعة من النظريات من أهمها الانتقام الشامل، والاستجابة المرنة، والمباريات، وبالمقابل كان هدف الاتحاد السوفيتي هو دحر الرأسمالية.

لكن في عصر العولمة فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على مواجهة التهديدات الجديدة، كالإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة والقوميات المتمردة، والخصوم والحلفاء الذين يتبنون مواقف مختلفة، كما أن الاستراحة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب الباردة أصبحت مصدر إحراج لها بسبب إخفاقها في تحقيق المثل التي تنادي بها، في ظل بروز منافسين لها كالاتحاد الأوربي والصين.

ثالثا: استراتيجيات الأمن

عادة ما تبنى استراتيجياتالأمن القومي للدول على:

- طبيعة التهديد ونوعية المصدر
- طبيعة الإستراتيجية المضادة.
- طبيعة المصالح.
- الحلفاء والأصدقاءعبر العالم.
- طبيعة الاديولوجية التي تحملها الدولة.

ومثال ذلك إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 والقائمة على تقوية التحالفات الدولية ضد الإرهاب، وتهدئة النزاعات الإقليمية والحيلولة دون وصولها إلى حافة الهاوية، والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل والحيلولة دون وصولها إلى الأنظمة الدكتاتورية والجماعات الإرهابية، مع العمل على تشجيع التنمية لمحاربة الفقر والجريمة والإرهاب.

أنواع الاستراتيجيات

1. إستراتيجيةالألعاب:

تشبه التفاعلات التي تحدث في العلاقات الدولية باللعب، وسبب هذا الإسقاط هو اتسامها بالعقلانية والإثارة والجذب، فكل لاعب يريد اللعب من اجل الربح أو على الأقل عدم خسارة المباراة كاملة مما يجعل سلوكه أكثر حذر واقل مجازفة.

ومن اجل اللعب الجيد يجب أن يعرف اللاعبون ماذا يريدون وماذا يستطيعون القيام به، وأي خطوة يتخذها أي لاعب تتوقف على توقع ما يمكن أن يفعله الخصم ولهذا تتسم بالعقلانية، وتتمثل أنواع اللعب في السياسات الإستراتيجيةوالأمنية التالية:

- الالعاب الصفرية:

تكون في حالة الصراع الحاد والأكثر دموية، وربح طرف هو خسارة طرف آخر، وهناك من يرجعها إلىمكيا فيليفالأمير الذي يتقدم عليه أخر في القوة يعني فقدانه لقوته، كذلك الصراع الاديولوجيأثناء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية على مناطق النفوذ، وعليه تتدخل الحسابات العقلانية التي لا تترك مجالا للحسابات العاطفية والمشاعر.

- مباريات متغير الجمع(الدافع المختلط):

فهناك تنافس مع الخصم من اجل الربح، لكن في نفس الوقت هناك تنسيق بينهما للربح من طرف أخر، ومثال ذلك التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على مناطق النفوذ لكن بالمقابل هناك تنسيق بينهما في تقسيم ألمانياإلىألمانيا شرقية وألمانيا غربية.

- مباراة الدجاجة أو الجبان(التهديدات المشتركة):

ومثال ذلك وجود سيارتين متقابلتين تسيران بسرعة كبيرة، والذي ينحرف أولا عن الطريق هو الجبان والأخر بطلا، وهناك احتمالين:

- التعاون مع بعضهما بالانحراف عن الطريق لتجنب الاصطدام، وهذا يمثل قمة العقلانية لتجنب الخسارة المشتركة.

- إعلاء الحساب العاطفي وإلغاء العقلانيةومنه الاصطدام، لكن إذا انسحب الأول فان الثاني هو المنتصر لكن الأول هو العقلاني.

ومثال ذلك أزمة كوبا بين كينيدي وكروتشوف، حيث اختارا التعاون بدل المواجهة النووية.

- مأزق السجين(التهديدات والوعود)

تقوم على قصة افتراضية بوجود سجينين لا يمكن إدانتهماإلا باعتراف احدهما على الأخر بشكلإرادي، فيستدعى احدهما وتعرض عليه البراءة مع مكافئة مالية إذا اعترف على صديقه، ويظهر مأزق السجين هنا في:

- احتمال اعتراف كليهما في نفس اليوم وهنا يفقدان البراءة والمكافئة المالية.
- أماإذا التزما الصمت فيبرأن لكن دون مكافئة مالية.

وهنا تتبلور إستراتيجيتهما في ما يلي:

- تعاونهما على عدم الاعتراف وهنا يحصلان على البراءة دون مبلغ.
- التراجع عن التعاون(الصمت) والإسراع في الاعتراف من اجل المبلغ، وهنا يربح الأول البراءة والمبلغ والآخر يدان.
- يعترفان في نفس الوقت فيدانان ويفقدان المبلغ.

وفي ظل ندرة المعلومات التي يمتلكها كل طرف والشك المتبادل فان العقلانية تتطلب عدم التعاون على الرغم من أن عدم التعاون هو الأنسب(الصمت).

إستراتيجية الهيمنة الإقليمية

وتظهرإستراتيجية الدولة في بناء أمنها والمحافظة عليه في سياساتها الخارجية، فالدول العظمى هدفها الهيمنة الإقليمية، أي الامتداد إلى خارج حدودها الجغرافية وهو ما يعني توسيع مجالات وحدود أمنها القومي.

مثلا: - اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة أن أي اعتداء على أوربا هو اعتداء على أمنها القومي مما يستوجب التدخل العسكري -مبدأ مونرو أمريكاللأمريكيين

ولعل ميرشايمر يستخدم مصطلح الإقليمية بدل الكونية لان هذه الأخيرة تبدو مستعصية وتتطلب قوة عسكرية واقتصادية كبيرة وليس بمقدور أي دولة ذلك.

وهدف القوة المهيمنة هو السيطرة الإقليمية، ومنع أي خصم من المنطقة أو خارجها من تهديد أمنها،والوسيلة تتمثل في المحافظة على ميزان القوة القائم ومنع اي قوة من زعزعته، وهذا ما تجسد مع عهد الإمبراطوريات في أوربا.

إستراتيجية تحقيق الحد الأعلى من الرفاهية

قدم الاستراتيجي ميرشايمر من اجل زيادة تراكم الثروة ومنه القوة العسكرية، باعتبار أنالإمكانيات الاقتصادية تساعد على تطوير القوة العسكرية من اجل السيطرة وتوفير الأمن للدول، على عكس الدول التي تعاني من شح في إمكانياتها الاقتصادية.

وعليه فالدول تسابق داخليا وخارجيا لكسب الثروة الاقتصادية لتطوير أسلحتها وتصبح مصدر للتهديد، فالصين التي تتطور اقتصاديا دون التزامات دولية ،يؤدي إلى توجيه ثروتها إلى الميدان العسكري ومنه قلب ميزان القوة الاستراتيجي.

كما تلجا القوة العظمىإلى حرمان القوى الأخرى من سيطرتها على المناطق الطاقوية والصناعية، ليس بالسيطرة المباشرة بل بخلق حلفاء أقوياء، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بدول الخليج أثناء الحرب الباردة، فهي لم تسيطر عليه لكن تحالفت معها، والأمر نفسه بالنسبة لأوربا الغربية.

إستراتيجية تحقيق التفوق في القوة البرية:

أضاف جون ميرشايمر هذه الإستراتيجية باعتبارها تحقق السيطرة الفعلية على مناطق النفوذ، إلاأن هذا لا يعني إلغاء القطاعات الأخرى التي تبقى دعائمها، لهذا يطالب بميزانيات كبيرة للقوات البرية، خاصة لحماية المنشآت والمقرات والطرق.

إستراتيجية التفوق النووي

يعتبر امتلاك السلاح النووي وسيلة لتحقيق الأمن وبناء القوة، ومعيار لتحول الدولة إلى دولة عظمى لها ثقل في الميزان الاستراتيجي العالمي، كما أن امتلاك السلاح النووي يعني القدرة على تدمير الخصم دون الخوف من عواقب الانتقام.

إلاأن هناك من يرى أن الامتلاك المتعادل يحقق الأمن الذي يحد من النزاعات.

استراتيجيات إدارة الصراع

- **إستراتيجية شن الحرب:**

تستخدم الحرب كثيرا في السياسة الخارجية، لكنها تثير جدلا كبيرا بالنظر لنتائجها الوخيمة، خاصة مع الإبادة بالسلاح النووي، وهنا أصبحت الحرب أمام تحدي، حيث أن امتلاك السلاح النووي قلل من احتمال حدوث الحرب بين القوى العظمى.

ومع ذلك ما تزال الإستراتيجية مستمرة في القرنالواحد والعشرين: العراق، ليبيا...، وتاريخيا يسيطر الدافع الاقتصادي على شن الحرب، أيأن الحرب أرباحهاأكثر من تكاليفها(التوسع، ضم مناطق النفوذ وتوحيدها، نهب خيارات الدول، استغلال الموارد البشرية في حروب تلك الدول وفي مصانعها)، لكن قد يتحول الاستيلاء الإقليميإلى مأزق امني واستنزاف للقدرات كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في افغنستان.

- **إستراتيجية الابتزاز:**

وتنفذ هذه الإستراتيجية بالتهديد باستخدام القوة العسكرية لإحداث التخويف والإكراه، فمثلا جورج بوش الابن ولإنجاحإستراتيجيتهاالأمنية في 2001 قام بالتهديد من ليس معنا فهو ضدنا، كذلك تهديد الولايات المتحدة الأمريكية للاتحاد السوفيتيإذا لم يسحب قواته من كوبا فسوف تشن عليه حرب، ويلاحظ أن هذه الإستراتيجية غير مضمونة النتائج لكنها موجودة.

- **إستراتيجيةالإرهاقوالاستنزاف:**

وهي خوض حرب طويلة بغية استنزاف موارد الخصم اقتصاديا وبشريا للحيلولة دون تطوير قدراته العسكرية وميزان القوى الاستراتيجي، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي الذي عمل على دعم الفيتنام للحيلولة دون انهزامها على يد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العكس عملت هذه الأخيرة على دعم افغنستانلإرهاق الاتحاد السوفيتي الذي اجتاح عليها.

- **إستراتيجيةإراقة الدماء:**

والهدف منها إراقة الدم حتى لا يخرج طرف منتصر، والمنتصر خاسر كذلك، وفي هذا الإطار يقول هاري ترومان في 1941، إذارأيناألمانيا تربح فسوف نساعد روسيا وإذا ربحت روسيا سنساعد ألمانيا وبهذه الطريقة يقتلون بعضهم البعض.

- **إستراتيجية كبح المعتدين:**

وذلك بمنع وصول تكنولوجيا معينة إلى الدولة العدو، وحرمانها من التحالف، ومثال ذلك إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي بفرض عقوبات عليها، ويستخدم في هذه الإستراتيجيةالإغراء والوعيد، وتسمى إستراتيجية الاحتواء.

- **إستراتيجية تحويل المسؤولية:**

وهي بحث القوى العظمى عن طرف آخر يتحمل أعباء وتكاليف مواجهة التهديدات في منطقة معينة، ومثال ذلك إعلان الرئيس الأمريكي اوباما الانسحاب من افغنستان لتحويل مسؤولية الحرب للأفغانييننأنفسهم تحت دعم الولايات المتحدة الأمريكية للتقليل من التكاليف.

ولعل هذا التهرب من المسؤولية هو لتطوير قدراتها أوالاستعداد للاسوء ، أو للتقليل من تورطها في حروب كثيرة.

- **إستراتيجية الانحياز للطرف الرابح والاسترضاء:**

تلجأ إليها الدول للمحافظة على أمنها ووجودها، وهي خيار الدول الضعيفة في العلاقات الدولية التي تضطرللانضواء تحت قوة عظمى، فيفعل القوي ما يريد ويعاني الضعيف ما يجب

أن يعاني، ومثال ذلك أوربا الشرقية التي انضوت تحت لواء الاتحاد السوفيتي، وأوربا الغربية التي انضوت تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكيةأثناء الحرب الباردة.

- **إستراتيجية الردع:**

أي قدرة تنفيذ الانتقام الشامل في حالة التعرض للهجوم النووي المعادي.

السياسات الإستراتيجية

وتصمم على ثلاثة عناصر أساسية:

- تعزيز سياسة الردع ضد الهجوم الاستراتيجي على مصالح الدولة أو حلفائها.
- تقوية الاستقرار الاستراتيجي بتقليص دوافع الضربة الأولى في حالة الأزمات.
- تعزيزإستراتيجية مراقبة التسلح.

1. سياسة الاستقرار الاستراتيجي:

يتحقق الاستقرار الاستراتيجي في النظام الدولي عندما يكون احتمال نشوب نزاع بين قوتين عظميين أو مجموعة دول متدنيا جدا،ويتحقق من خلال؛

- العمل السياسي: وذلك بوجود إمكانية كبيرة للتفاوض وحل الخلافات سلميا.
- العمل العسكري: أي وجود قدرة عسكرية كبيرة لمنع الطرف الأخر من القيام بشن هجوم عسكري على الحدود أو تهديد التجارة العالمية.
- سياسة الردع النووي: بمعنى أن التوازن النووي يخلق قناعة بأن أي عمل عدواني يؤدي إلى الكارثة والتي تمس الجميع بالمعنى الاستراتيجي.

ويقوم الاستقرار الاستراتيجي على العمل الجماعي ضمن علاقات وترتيبات متعددة الأطراف تخدم المصلحة المشتركة، أيانه لا يمكن تحقيقه بشكل أحادي.

2. سياسة مراقبة التسلح:

لعل تحقيق الاستقرار الاستراتيجي العالمي يتطلب وضع آليات للحد من الشكوك حول نيات وسلوكيات الدول، ووفرت التكنولوجيا خاصة الأقمار الصناعية رصد تحركات الدول، وهذا ما يؤدي إلى زيادة جهود التعاون لمراقبة التسلح.

وتتمثل أهدافهافي ما يلي:

- ضبط التحكم في المنافسة العسكرية.
- تقليص الريبة حول مستقبل انتشار القوة الإستراتيجية.
- تقوية سياسات الردع وتثبيت إستراتيجية الاستقرار العالمي من خلال تكريس بيئة أمنية قابلة للتنبؤ بعمليات الانتشار الاستراتيجي.

رابعا: المأزق الإستراتيجية

1. المأزقالأمني:

يعتبر احد وحدات التحليل في الواقعية الجديدة، ويتلخص في أنالإجراءات المتخذة من الدولة أ لزيادة أمنها تؤدي إلى تقليص امن الدول الأخرى، أي تعزيز بقاء دولة هو تهديد بقاء دولة أخرى، وعوض أن يؤدي زيادة وتراكم القوة إلى توفير الأمن ، يؤدي إلى هستيريا كسب المزيد من القوة لدى الدول الأخرى الخائفة من الدولة المتفوقة.

لكن هناك دول تعيش هذا المأزق بخلاف دول أخرى، علاوة على انه قد يؤدي إلى التعاون أو خلق توافقات معينة بين الدول المتنافسة، مثلا مشاركة روسيا في حلف شمال الأطلسي، وفي الحرب ضد الإرهاب.

وينبع المأزق الأمني من حالة الفوضى في النظام الدولي، وقانون الفعل ورد الفعل في التسلح لدى الدول، فضلا عن الثورة في الشؤون العسكرية الذي أدىإلىإهمالإبعادالأمنالأخرى مثل سهولة نقل السلاح النووي في حقيبة، وفي ثواني وهذا ما يهدد امن الدولة.

لكن فهو واقع معاش في العلاقات الدولية التي يحكمها الخوف والريبة في ظل بروز مؤشرات حول تهديدات أمنية محتملة كزيادة التسلح وعقد التحالفات.

2. مازق الدفاع:

يتمحور مأزق الدفاع حسب باري بوزان حول الأسئلة التالية:

- هل الدول آمنة؟ وهل تشعر حقا بذلك؟

- ما هي سياسات تحقيق الأمن القومي؟
- ماهي الاستراتيجيات اللازمة للمحافظة على الحدود القومية؟

وهناك مفارقة كبيرة في كون القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن وتوازن القوى، في الوقت نفسه تعد مصدرمن مصادر عدم الأمنللآخرين، وفي ظل الفوضى في النظام الدولي فيجب على الدولة أن تطور قوتها لاحتواء التهديدات المختلفة ومواجهة المشاكل المختلفة المتكررة.والحروب بين الدول أو داخل الدول مثل أزمة اليمن التي جلبت تدخلات إقليمية فيها.

وهناك مجموعة من التحديات التي تمثل مصادر النزاع التي تواجه الأمن القومي للدول منها؛ فوضى النظام الدولي، سباق التسلح، سوء الفهم والإدراك.

ويتبلور المأزق الدفاعي في أن تطوير الأسلحة لدى الطرف المنافس، يستلزم رد الفعل من اجل التوازن أوإحداث خلل.

إلاأن المأزق الدفاعي يتصاحب مع بعض التحديات الأمنيةالأخرى؛ اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا...، كما يطبق المأزق الدفاعي بين دولتين نوويتين من خلال الانتقام الشامل او ضمان التدمير المتبادل.

أيأنإستراتيجية الدفاع هي التهديد بالتدمير الشامل للعدو (أي الصمود للضربة الأولى والقدرة على الرد) لهذا فالسلاح النووي لا يحقق الأمن في حد ذاته بل إلى الاستعداد إلى الحرب النووية عند أي نزاع.

والمضمون المركزي للدفاع هو حماية الكيان المحلي من التمزق من قبل الهجوم العسكري الخارجي أو من قبل الاضطراب الداخلي، لهذا يجب تطوير صمود القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية.

إلا انه تراجعت قابلية تطبيق فكرة الدفاع القومي كحل لمشكلة الأمن القومي، مثلا رغم قوة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلاأن امتلاك الاتحاد السوفيتي للسلاح النووي والصواريخ البالستية جعل الأمنالأمريكي على المحك، ولهذا فهو لم يؤدي إلى زيادة الأمن بقدر ما أدىإلى زيادة الخوف والريبة والشعور بعدم الأمن.

3. مأزق قوة الأمن.

لقد فكك بوزان مأزق قوة الأمن في ما يلي:

- القوةوالأمن: فالكفاح من اجل القوة والكفاح من اجل الأمن يعكسان المشاكل السياسية التي تعاني منها الدول، أي ماذا يتوقع عند كسب الخصم قدرة عسكرية زائدة عن الحاجة أو ذات طابع هجومي.
- إبراز علاقة الدفاع بالكفاح من اجل القوة، ومن اجل الأمن والدفاع فإما التصدي لقوة معادية اخترقت حزامه الأمني، وأما المبادرة بتدمير مصادر التهديد القائمة، ولهذا فالسعي وراء القوة والسعي وراء الأمنإستراتيجية لتحقيق الأمن القومي، أي صعوبة التمييز بين السياسة الأمنية وراء القوة أو وراء الأمن.

إلا انه يمكن التمييز بينهما حسب النظام الدولي، فمثلا العلاقات السوفيتية الأمريكية فيها تنافس، فنظريا أحيانا هناك تنافس من اجل القوة وأحيانا تنافس من اجل الأمن لكن واقعيا

هناك صعوبة للتمييز بينهما، أيإذاأرادت الدولة تغيير ميزان القوة فهي في كفاح من اجل القوة، أماإذا كانت تريد الحفاظ على الوضع القائم فهي كفاح من اجل الأمن من خلال التلاحم الطبيعي للمصالح.

غير أن سعي الدول للقوة أمر جذاب للدول، لكن يورط في كثير من المشاكل الأمنية، أي زيادة القوةالعسكرية يؤدي إلى زيادة عدد الأعداء وزيادة الريبة والخوف

المحور الثاني: الأمن الدولي

الآمن موضوع مركزي وذو أهمية كبيرة تتجلى من خلال إدراك الدول لبيئتها الأمنية الداخلية والخارجية ومنه صياغة منظوماتها الأمنية انطلاقا من قدراتها على التموقع في النظام الدولي.

لقد ظل مختلف الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية والإستراتيجية، ولعقود طويلة، يركزون على مفاهيم الأمن القومي، والتي تركز جميعها على الحفاظ على سيادة وأمن وحدود الدولة وتأمين مصالحها ضد جميع التهديدات الخارجية.

إلا أنه بعد نهاية نظام الثنائية القطبية وزوال الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية، ظهرت هناك مفاهيم جديدة اكتسبت أهمية في الدراسات الأمنية والإستراتيجية أبرزها مفهوم الأمن الإنساني بدل امن الدولة، وذلك من خلال جعل أمن الفرد كوحدة أساسية في التحليل، اعتقادا منهم أن أمن الدولة لم يعد باستطاعته حماية أمن الأفراد.

أولا: مقاربة معرفية مفاهمية لظاهرة الأمن

1 - ماهو الأمن؟ إطار مفاهيمي

على الرغم من المجهودات العديدة والمبذولة من طرف العديد من الباحثين من أجل إعطاء تعريف موحد للأمن، إلاّ أنه مازال لحد الآن غير واضح بالنسبة لبعض الأحداث التي تقع في عالم اليوم، لدرجة أن كل واحد يوظفه لخدمة مصالحه الخاصة.

وعليه فهو ليس من المفاهيم السهل تعريفها، باعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس، وهذا ماجعل أغلب مفكري العلاقات الدولية في ميدان الدراسات الأمنية يقرون بأن مفهوم الأمن غامض ومعقد؛ فهو: " ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع"[1].

وفي خصوص ذلك يرى **باري بوزان** Barry Buzan بأن الأمن مفهوم معقد للغاية، وبغية تعريفه يتوجب على الباحثين الإحاطة بثلاث أمور أساسية على الأقل وهي: البدء في السياق السياسي للمفهوم، ودراسة الأبعاد المختلفة له، وصولا إلى الغموض والاختلاف الذي يرتبط عند تطبيقه في ميدان العلاقات الدولية[2].

وفي العموم يشير مفهوم الأمن إلى:" التحرر من فقدان شيء ضروري للبقاء والرفاه"، ويمكن أن يحد هذا التعريف تطبيقا واسعًا أو ضيقا حسب المواضيع التي يراد أمننتها[3].

وفي تعريفه الضيق، يشير الأمن إلى:" أمن الدولة القومية من هجوم مسلح"[4].

ويُعرّف **وولترليبمان**Walter Lippmann الأمن على أساس أنه:" هو أن الأمة في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[5].

إلاّ أنه ما يؤخذ على هذا التعريف، تركيزه على الشق العسكري للدولة لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة.

وأمّا **بوث وويلر** Booth and Wheeler فإنهما يعرّفان الأمن على أساس أنه:" لايمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلاّ إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[1].

غير أنه ما يلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر على ضرورة التحرر من الخوف، وأهمل الجوانب الأخرى.

في حين يُعرّف **روبرت ماكنمارا** الأمن على أساس أنه:" ليس من المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن ينطوي عليه، أن الأمن هو التنمية"[2].

مما يلاحظ على هذا التعريف أنه لم يركز على البعد العسكري وإنما ركز على البعد التنموي للأمن.

ومن أبرز التعريفات الحديثة للأمن التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة نجد التعريف الذي أتى به **باري بوزان** والذي يعرّفه على أساس أنه:" العمل على التحرر من التهديد"[3].

وفي سياق النظام الدولي فإنه يعرّف الأمن على أساس أنه:" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[4].

أما الأمن القومي فهو في رأيه:" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"، والأمن القومي مفهوم محافظلأنه يتعلق بالدول الموجودة[1].

ويضيف **بوزان** ويقول أن: الأمن له خاصيتي التعقيد والتركيب فهو مفهوم – واسع– و– ضيق– في آن واحد، يكون ضيقًا عندما يتم حصره في الجوانب العسكرية فقط، وواسعًا عندما يعالج مختلف القضايا المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة في محيطها الداخلي والخارجي"[2].

في حين يعرّف **أرنولد ولفرز** Arnold Wolfers الأمن على أساس أنه:" من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[3].

يعتبر تعريف **ولفرز** أحسن تعريف قدّم لمقاربة الأمن إلاّ أن تعريف " **بوزان**" و"**ولفرز**" يثيران مجموعة من الأسئلة:

–ما هي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها: البقاء **الدولاتي**، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟[4]

–وما هو موضوع الأمن؟ هل هي الدولة، الإنسانية، الفرد؟

–وما هي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعيًا أم ذاتيا؟ وعبر أي عملية سياسية وأي خطاب يصبح

التهديد رهانا أمنيا؟ الإجابات على هذه التساؤلات تختلف باختلاف المقاربات والتي يمكن تلخيصها في تصورين: التصور الأول تقليدي واقعي والذي يتخذ من الدول الوحدة المرجعية الأساسية للأمن، والثاني نقدي نظرة موسعة للأمن والذي يقر بوجود وحدات مرجعية غير الدولة.

إذن ومن خلال ما سبق ذكره في التعاريف يتبين أن الباحثين لم يحددوا كل الأبعاد التي تتضمنها الظاهرة الأمنية، إنما اقتصروا على بعد واحد وهو الجانب العسكري فقط لاسيما منه في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة، والواقع أن تعدد التعاريف إنمايعكس تعقيد الظاهرة الأمنية وصعوبة التوصل إلى مجموعة من الأبعاد التي تندرج فيه والعلاقة فيما بينها

2 - تاريخ الأمن؛ من الدراسات الاستراتيجية إلى الدراسات الأمنية

يعتبر ميدان الدراسات الأمنية من أكثر الميادين الفرعية الذي عرف حركة ديناميكية في حقل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، ويتفق معظم الباحثين في الدراسات الأمنية أن الأمن ترجع أصوله إلى حقل الدراسات الاستراتيجية الذي برز إلى الساحة الدولية بعد عام 1945، والذي عرّفه باري بوزان على أساس أنّه:" يركز على استخدام أو التهديد باستخدام العنف أو وسائل العنف من طرف وحدات سياسية في إطار الدفاع عن مصالحها ضد وحدات سياسية أخرى"[1].

غير أن هناك خلافا بين مختلف الدارسين حول تاريخ الدراسات الأمنية هو ما سيتم إيضاحه فيما يلي:

أ-تصنيف **Alex Macleod, Anne-Marie d'Aoust et David Grondin**، لقد قام كلاً من **ألكس ماكليود** Alex Macleod وزملائه بتصنيف تاريخ الدراسات الأمنية إلى خمس مراحل مختلفة وهي كمايلي[1]:

المرحلة الأولى : بدأت هذه المرحلة من الأربعينيات إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وفي خضم هذه المرحلة تطور تصور خاص للأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية هو مفهوم الأمن الوطني، أين جعلوا من الدولة الوحدة المرجعية لها وحمايتها من كل أشكال التهديدات العسكرية، وقد تم تبني خطابات آنذاك من أجل حماية الأمن الوطني آنذاك عن طريق القوة، وقد حدّد في تلك الفترة **ديفيد بولدوين** David Baldwin أربع مواضيع مهمة في دراسة الأمن آنذاك

1 -أن الأمن يعتبر قيمة من بين القيم الأخرى ولم يكن الهدف الأساسيللدول.

2 -أن الأمن الوطني يتم تحقيق أهدافه عن طريق مجموعة من الوسائل العسكرية وغير العسكرية.

3 -سبب المعضلة الأمنية كان الاهتمام مرّكز على السياسة العسكرية.

4 -لفت الانتباه بين الأمن الوطني والمسائل الداخلية.

المرحلة الثانية: والتي بدأت مع عام 1949 إثر تفرد أمريكا في ميدان الأسلحة النووية، وقد كان التركيز منصبا آنذاك على المواضيع التي تخص ميدان الدراسات الاستراتيجية كالردع والسباق نحو التسلح والأحلاف... وقد مثلت هذه المرحلة" مرحلة العصر الذهبي للدراسات

الإستراتيجية" كما وصفها العديد من الدارسين على غرار **قراي**"Gray"، **والت**"Walt"، فريدمان وغيرهم.

المرحلة الثالثة: والتي بدأت في منتصف الستينيات، و عرفت في خضم هذه المرحلة تراجع ميدان الدراسات الاستراتيجية وذلك راجع إلى سيطرة الطبيعة المجردة والنظرية للأبحاث، لاسيمامنه التقليل من احتمالية نشوب الحرب، وكذا إهمال سلسلة واسعة من المشاكل الاستراتيجية التي تمس الوجه الذي تتفاعل به الفضاءات السياسية والعسكرية مع بعضها البعض.

المرحلة الرابعة: والتي ظهرت في بداية السبعينات من القرن الماضي أين برزت فيها الدراسات الأمنية بقوة وسماها **ستيفن والت**Stephen Walt بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية، وقد كان ميدان الدراسات الأمنية في طريق التطور نحو تأسيس ميدان فرعي حقيقي للعلاقات الدولية مدعوما بثلاث تطورات متزامنة لكنها مستقلة:

1 -حدثان ظرفيان أججا الاهتمام بمسائل الأمن والإستراتيجية نهاية الحرب في فيتنام 1975 وبداية الحرب الباردة الجديدة أثناء غزو الإتحاد السوفياتي لأفغانستان عام 1979، ووصول **مارغريت تاتشر** Margaret Thatcher إلى الحكم في بريطانيا سنة 1979 ورونالد ريغن في الولايات المتحدة في السنة التي تليها من جهة أخرى.

2 -التحول من الدراسات الإستراتيجية إلى دراسات الأمن الدولي في الجامعات وتأسيس مركز دراسات أمنية ونشر مختلف المجلات الجامعية الخاصة بهذا الفرع

وعلىرأسهاInternationd Security.

3 -من خلال كتابات **كينيث وولتز** في كتابه Theory of inter nationalpoliticsعام 1979، والذي دعا من خلال أفكاره إلى تغيير أفكار الواقعية الكلاسيكية تحت شكل الواقعية الجديدة، والذي أكدّ في كتابه هلى سمو الأمن وليس تعظيم القوة.

المرحلة الخامسة : والتي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة، بحيث ظهر تيار معارض يبحث في تحويل معنى الأمن المادي إلى الأمن غير المادي الذي عرف بالإتجاه النقدي.

ب-تصنيف Bill Mlswenney: لقد قام **مكسويني**Mlswenney بتقسيم الدراسات الأمنية إلى أربع مراحل وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: وتبدأ مع انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى منتصف الخمسينيات والتي ارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي وكانت دراسة الأمن جزء من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية[1].

المرحلة الثانية: والتي بدأت منذ فترة منتصف الخمسينيات حيث بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في علم السياسة، وقد مثلت هذه المرحلة العصر الذهبي، وقد ساد في هذه المرحلة مفهوم الأمن الوطني كخاصية أساسية طبقت معظم الأبحاث، كما شهدت هذه الفترة كما هائلا من أعمال الأكاديميين بالإضافة إلى قدر الأموال الموجهة للبحث في المسائل الأمنية.

المرحلة الثالثة: والتي برزت مع بداية الثمانينيات وعرفت إعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الإعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع **جيلبان**Gilpin و**كيوهان**Keohon.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أين عرفت الدراسات الأمنية تطورًا كبيراً من خلال دخولها شتى الميادين[1].

ج-تصنيف Stuart Croft: لقد قام**كروفت**Croftبتقسيم الدراسات الأمنية إلى ثلاث مراحل وهي كمايلي[2]:

المرحلة الأولى: حيث ترى هذه المرحلة أن الدراسات الأمنية ما هي إلاّ تطّور للدراسات الاستراتيجية، أين عرّف الأمن آنذاك بشكل بسيط وحصره في الشق العسكري الضيق، وفي هذا الصدد كتب **تشارلز نورشي**TcharlesNarchi قائلا في ذلك:" عندما كانت الحرب الباردة ساخنة بدت الحياة بسيطة".

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة وتحولت تلك البساطة الموجودة أثناء الحرب الباردة إلى التعقيد في جميع مناحي الحياة، ولقد ربط ذلك التعقيد بالنقاش حول توسيع وتعميق أجندة الدراسات الأمنية أين رأى الواقعيون ضرورة المحافظة على المفهوم الضيق للأمن في حين برزت الكثير من المرجعيات الأمنية منافسة للدولة كمرجعية واحدة ووحيدة للدولة والمتمثلة في المجتمع، الإنسانية والفرد وبروز كذلك العديد من الأبعاد الأمنية على غرار البعد الاقتصادي، السياسي، المجتمعي والبيئي إضافة إلى البعد العسكري[3].

المرحلة الثالثة: والتي بدأت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على أمريكا، هذا الحدث الهام الذي ظهر على مستوى الساحة الدولية رسم الوجه الجديد للعلاقات الدولية

والأمن الدولي وقد عكس كريس **سيبل**Chris Seiple هذا الاتجاه الجديد بقوله:" كما في بدايات الحرب الباردة، الخمس سنوات القادمة، من المرجح أن تؤسس لأنماط من الارتباطات والانشغالات العالمية والعلاقات الدولية التي ستحدد الخمسين سنة القادمة"[1].

3- مستويات الأمن:

للأمن مستويات عدة وهي كما يلي:

أ - **الأمن الوطني(القومي):** لقد برز مفهوم الوطني مع بروز وظهور مفهوم الدولة القومية الحديثة، ويشير هذا إلى حماية أمن الدولة في الداخل ومواجهة كل التهديدات العسكرية الآتية من الخارج[2].

ويشمل الأمن الوطني(القومي) على عنصرين أساسين هما:

العنصر الأول: يتعلق بحماية كيان الدولة ضد التهديدات الخارجية وسياسات التوسع وذلك من خلال القيام ببناء جيش قوي يضمن حماية الدولة ضد هذه المخاطر.

العنصر الثاني: يتعلق بحماية النسيج الداخلي للدولة وعدم تعرضه لأية ضغوط داخلية مهما كان نوعها(ضغوط اقتصادية).

فالأمن القومي يتضمن جميع الآليات التي تتخذها الدولة ضد التهديدات على مستوى حدودها، بدءًا من الإجراءات الوقائية من الداخل وتشكيل القوات المسلحة وتكوين الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[3].

غير أن هذا المفهوم لم يسلم من الانتقادات، من أهمها التهديدات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات بحيث التهديد لم يكن عسكري فقط وإنما يتعدى ذلك ليشمل جوانب أخرى على غرار فشل خطط التنمية، وعدم ضمان الاستقرار السياسي، والنزاعات الداخلية بسبب الدين والقبيلة والإثنية...، وعليه فالتهديد العسكري ليس وحده المهدد في العلاقات الدولية.

ب- **الأمن الإقليمي** : ترجع فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى تيار مواجهة العالمية التي دعت إلى نظام دولي جديد يقوم بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وإلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لمنع الحروب وحماية الاستقرار[1].

ويُعرّف الأمن الإقليمي على أساس أنه:" سياسة مجموعة من الدّول تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم، لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية[2].

ويعمل الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وأهداف هذه المجموعة، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدّول ضمن نطاق إقليمي واحد[3].

ويقوم الأمن الإقليمي على مجموعة من المقومات والركائز، حيث يمكن حصر البعض منها كما يلي[4]:

-وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وحل جميع القضايا العالقة بينهما بالطرق السلمية تجنبا للتدخل الخارجي.

–تخلي الدول على استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع الراهن.

–التنازل الجزئي عن السيادة المطلقة وعدم التشبث بها من أجل التمتع بنوع من الأمن الجماعي.

–اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

–اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً، لا يتجزأ من الأمن الدّولي.

إلاّ أنه هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من قيام نظام الأمن الإقليمي، وتحقيق أهدافه، ومن بين هذه التحديات يتم ذكر مايلي[1]:

–وجود العديد من الخلافات والنزاعات من مصالح وحدات النظام.

–التنافس وأحيانا الصراع، حول قيادة النظام الأمني، ومحاولة السيطرة والهيمنة على قرارته والتحكم في تفاعلاته.

–التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم.

–غياب جهاز أمني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام...

والهدف الرئيسي لأي نظام إقليمي تحقيق الاستقرار في منطقة الإقليم، والحفاظ على الوضع القائم الذي يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار[2].

ج- **الأمن الدولي(العالمي):** أصبح الاهتمام بالأمن الدولي ضرورة ملحة فرضتها الظروف التي مرّ بها العالم أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، وفيما بعد الحرب الباردة وما شكله ذلك من خطر حقيقي على مستوى الأمن والسلم العالميين وتغليب مصالح العامة على المصالح

الخاصة للوحدات السياسية، ومن بين الفاعلين الأساسين الذين سهروا على حماية الأمن الدولي منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والمحكمة الدولية وغيرها من المنظمات الأخرى التي ساهمت بشكل أو بآخر في حماية الأمن الدولي[1].

ونظرا لتلك التهديدات التي باتت تهدد المعمورة برمتها جعل من مختلف الفاعلين على مستوى الساحة الدولية يفكرون بجدية بغية مواجهة تلك التحديات في مختلف المجالات، فالأمن حسبهم هو مواجهة كل تهديد، كما يعني الأمن الدولي قدرة الدّول والمجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكاملها الوظيفي[2].

د- **الأمن الفردي:** يهتم مستوى الأمن الفردي بتحقيق أمن الأفراد، بمعنى حماية من كل تهديد قد يمس حياتهم أو ممتلكاتهم أو حرياتهم، وهي تلك الحقوق الطبيعية التي نادى بها الفلاسفة بضرورة المحافظة عليها، ومن الضروري أن يساهم كل فرد في لحظات الخطر والتهديد في الدفاع عن أمته وبلاده[3].

ويقصد به تأمين الفرد وصون كرامته ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية وتلبية حاجياته المادية والمعنوية، بمعنى أن يكون في مأمن من الحرمان الاقتصادي وشظف العيش، وأن تضمن ممارسته لحقوقه الأساسية[4].

وقد برزت عدة مبادرات مهتمة بأمن الأفراد نذكر منها: ظهور نظرية سيكولوجية كندية باسم الأمن الفردي عام 1966، فضلا عن ذلك ظهرت هناك مجموعة من التقارير مثل " نادي روما"،

والتقرير الصادر عن اللجنة المستقلة للتنمية الدولية، والتقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام 1994 والذي أحاط بمختلف أبعاد الأمن الإنساني[1].

4- مظاهر وخصائص الأمن:

يمتاز الأمن القومي بمظاهر عدة تميزه وتحدد مفهومه وأطره، كما لديه خصائص عدة وهو يمكن إجماله فيما يلي[2]:

أ - مظاهر الأمن:

أ - أ- **المظهر المادي:** ويتمثل في المظاهر المادية الملموسة التي من شأنها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن.

أ - ب- **المظهر النفسي:** ويتمثل في حصول الإنسان على اعتراف المجتمع الذي ينتمي إليه بمكانته الاجتماعية ومنزلته، بحيث إذا ما شعر الإنسان بفقدان مكانته وعدم حصوله على الاعتراف بمنزلته في المحيط الذي ينتمي إليه فإنه يترتب عليه فقدان الإنسان الشعور بالأمن على نفسه وعلى رزقه، لذلك يعتبر الأمن الشعوري للفرد ركيزة أساسية للأمن القومي.

ب -**خصائص الأمن:** يمكن حصر خصائص الأمن القومي فيما يلي:

1 - **النسبية:** معنى ذلك أن الأمن القومي لا يمكن تحقيقه بصورة مطلقة دون أن يتقاطع مع أمن الدول الأخرى.

2 - المرونة والتغيير: بمعنى ذلك أن الأمن يتغير بتغير الظروف وبتغير الزمان.

3 - الثوابت والمتغيرات: بمعنى أنه يتوجب هنا على الجميع أن يفهم ويميز بين المتطلبات العليا والدنيا للوحدة السياسية.

4 - وضع مفهوم الأمن لدى الجماهير: معنى ذلك أن يكون مفهوم يقوم بعرقلة جميع مشاريعها وإحباطكل خططها التنموية.

5 - بيان التهديد الواضح لاستراتيجيات الأمن: معنى ذلك أن تقوم أجهزة الدولة بتحديد مضامين استراتيجياتها بكل وضوح ودقة وأن تبتعد كل البعد عن الغموض الذي يؤدي هذا الأخير إلى التشكيك والريبة في أهداف أجهزة الأمن.

6 - أن يبنى مفهوم الأمن على أساس الاستراتيجية الشاملة للدولة: وذلك من خلال تحديد عناصر قوة الدولة.

7 - الأمن القومي ذو صبغة دفاعية وبناءة: معنى ذلك أن الهدف الأساسي للأمن القومي هو الدفاع عن كيان الدولة والمحافظة على استقلالها ووحدتها، وضمان أمن الأفراد الذين يعيشون ضمن حدود الوحدة السياسية.

8 - الأمن القومي مفهوم علمي إيجابي واضح: معنى ذلك أن الأمن القومي لم يعد هلامياكما كان من قبل، وإن أصبح أمراً علميا واضحا يهدف إلى المحافظة على صيانةأمن الأفراد والدولة والحفاظ على وجودها.

ثانيا: الأمن الإنساني كاتجاه جديد في الدراسات الأمنية

1: أصل الأمن الإنساني

لقد شهدت فترة الحرب الباردة محاولات جد ضئيلة لدراسة المشاكل المتعلقة بالأبعاد الإنسانية والتي طرح من خلالها مفهوم الإنساني [1]، ولعل السبب في ذلك راجع إلى اهتمام جل الدراسات الأمنية التقليدية على إشكالية الأمن الوطني في منظومة العلاقات الدولية على اعتبار أنه لا يوجد سلطان يعلو فوق سلطة الدولة، وباعتبارها المرجعية الوحيدة وكفاعل أساسي في العلاقات الدولية[2].

إلاّ أن الإرهاصات الأولى لمفهوم الأمن الإنساني تجلت واضحا في عقد الستينيات من القرن الماضي من خلال الشعور بعدم الرضا من النظريات الإنمائية والأمنية المنتهجةآنذاك [3]. وفي هذا الصدد كتب **روبرت مكنمارا**Robert Mc Namanra: " الأمن هو التنمية ومن دون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، والتنمية تعني النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي"، وفي هذا السياق دارت هناك محاورة حادة داخل أروقة الأمم المتحدة بداية من السبعينيات من القرن الماضي حول الربط بين التنمية والتسلح، وإلزام دول الشمال بنزع السلاح وتخصيص عائداته لتنمية الجنوب، إلاّ أن هذه المحاورة باءت بالفشل.

كما توجد هناك مساهمات أخرى التي روجت للسلم، والتي أريد من خلالها تصحيح المقاربة الواقعية للسلم بمفهومه السلبي إلى المفهوم الإيجابي ومن أبرز المساهمين في هذا الشأن نجد الكاتب **النرويجي" يومان غالتون**" "Johan Galtong" حول السلم خلال العقد السادس من القرن الماضي، فضلا عن ذلك كتب **جون بورتون** "Johan Burtan" عام 1972 عن الأمن الإنساني وذلك من خلال تطرقه إلى مصادرة الحاجات الإنسانية الفردية[4].

كما تطرقت بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسات الأمن والتنمية ومنها **نادي روما** Rome club والتي قامت على فكرة مفادها أن هناك مجموعة من المشاكل التي تعاني منها الإنسانية جمعاء(مشاكل الفقر والحرمان، المشاكل البيئية، اغتراب الشباب، الكوارث الطبيعية...) والتي دعت من خلال تقاريرها أن هناك طرقا بديلة نحو إعادة تعريف التنمية العالمية والأمن الإنسانيبمايلائم على تحسين الخيارات المتاحة أمام الأفراد[1].

وفي سنة 1977، تم إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لقضايا التنمية الدولية التي **ركزت** أعمالها على فكرة تحسين التعاون الدولي من أجل التنمية بين الشمال والجنوب، وأكدت أن أساس الفجوة بين عالمي الشمال والجنوب هو اللاعدالة واللامساواة، وأن الفقر والمجاعة تشكل تهديد يفوق التهديد العسكري، وفي عام 1980 أصدرت هذه اللجنة تقريراً تحدثت فيها عن الشمال والجنوب وعن المشاكل الجديدة التي تتجاوز مشاكل السلم والحرب آنذاك، بل **توجد** هناك أنماط أخرى من المشاكل وتعتبر أكثر خطورة والمتمثلة في الجوع واتساع فجوات **الهوةبين** الفقراء والأغنياء وبين الشمال والجنوب[2].

أما في عام 1982 تم إنشاء اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن والتي ترأسها **أولف بالم** (Olof Palume)، والتي دعت في تقريرها بعنوان الأمن المشترك إلى ضرورة تحويل الانتباه إلى طرق بديلة التفكير حول مفاهيم الأمن والسلم، وذلك من خلال صرف النظر عن قضايا السلم والأمن، والتركيز على القضايا والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات في دول العالم الثالث كالحرمان الاقتصادي، والفقر...[3]

كما ظهرت مبادرة أخرى مع نهاية الحرب الباردة وهي مبادرة استكهولم حول الأمن والحكم الرشيد، والتي دعت إلى المسؤولية المشتركة والتركيز على التحديات الأمنية المرتبطة بالتلوث البيئي والانفجار السكاني ومشاكل التنمية[1].

وفي عام 1992 اعترف مجلس الأمن للأمم المتحدة في بيان له موضحا أن مصادر عدم الاستقرار في شتى المجالات أضحت تشكل خطراً على السلم والأمن العالميين. وكانت المرحلة المهمة لمفهوم الأمن الإنساني عام 1994 عندما قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره السنوي بمناقشة مسألة الأمن والتنمية. والذي عرّفه بـ: " التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"، وقد تبع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الكثير على غرار تقرير رامفال حول الحكومة العالمية سنة 1995م بعنوان: جيراننا العالميين: " الأمن العالمي يجب أن يكون أوسع من التركيز العالمي على أمن الدول ليدمج أمن الناس وأمن الأرض، وقد أبرز التقرير الربط بين الأمن والبيئة[2].

ولم يبق أمر مناقشة مسألة الأمن الإنساني مقتصرا على المواثيق الدولية والهيئات الأممية بشقيها الحكومي وغير الحكومي وإنما امتد ذلك إلى الوحدات السياسية التي أضحت تهتم بهذا الجانب أكثر مما كانت عليه في السابق، ومن بين الدول السباقة في تطبيق هذا المفهوم نجد كل من اليابان، كندا والنرويج، كما أضحى هذا المفهوم من بين المفاهيم الأكثر اهتماما لدى الدارسين والباحثين في الميدان العلمي والأكاديمي على غرار جامعة هارفارد التي ناقشت العديد من المواضيع ذات الصلة على غرار الفقر، الطاقة، البيئة، الصحة، التعليم...، في شكل إصدارات

باعتباره يتجاوز أمن الدولة، وعلى أساس هذه الخلفية نشأ طيف واسع من التعاريف للأمن الإنساني[1].

2: تعاريف مختلفة للأمن الإنساني

توجد هناك تعريفات عدة لمفهوم الأمن الإنساني وذلك استناداً لاستعمالاته تارة كمفهوم أو مقترب أو منظور وتارة أخرى كمنهج أو سياسة، وجاء مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم مغاير لمفهوم الأمن الذي ظهر منذ عهد الدولة القومية التي ظهرت بموجب معاهدة واستفاليا، والذي كان يركز اهتمامه على حماية سيادة الدولة من التهديدات الخارجية، في حين ركز الأمن الإنساني على الفرد كوحدة أساسية في التحليل، إذ يهدف إلى جانب فواعل أخرى[2].

ومن خلال ما سبق يمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف نذكر منها:

1- تعريفات المنظمات الإقليمية والدولية للأمن الإنساني

أ - **تعريف برنامج الأمم التحدة للتنمية الإنسانية:** (1994PNUD) لقد تم التطرق في العنصر المتعلق بأصل الأمن الإنساني بأن هذا الأخير تم استعماله لأول مرّة بموجب التقرير السنوي للتنمية الإنسانية عام 1994، إذ اعتبر البرنامج ومن خلاله الأمم المتحدة أن" الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف والأمن من الحاجة"[3].

ويعتبر هذا التعريف مرجعية أساسية لكل التعريفات اللاحقة، وقد ركز هذا التعريف على ربط الأمن بالتنمية الإنسانية المستدامة والتي تتضمن التنمية الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون[4]...

كما تم تعريف الأمن الإنساني أيضا – حسب نفس التقرير المذكور أعلاه– من زاويتين، تتمثل الأولى منها في:" السلامة من التحديات المزمنة مثل الجوع والمرض والاضطهاد، في حين تمثل الزاوية الثانية في:" الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية"[1].

ب - **تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدّول (2001):** والتي قامت بتعريف الأمن الإنساني على أساس أنه:" **أمن الأشخاص** ، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستخفاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية، فالأمن لم يعد في الإقليم وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعنى أكثر من الأفراد، والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل الإيكولوجي"[2].

ت - **تعريف لجنة الأمن الإنساني (تقرير 2003):** والذي عرّف الأمن الإنساني على أساس أنه:" حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزيز حريات الإنسان، وتحقيق الإنسان لذاتيته"[3].

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه ركز على مفهوم الحماية، وذلك من خلال حماية الإنسان من التهديدات والأوضاع الحرجة والقاسية.

2- التعاريف السياسية

يمكن رصد بعض التعاريف التي صدرت عن بعض الشخصيات السياسية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ -**تعريف وزير الخارجية الكندي" سابقا" LoydAxwohthy** يعرّف الأمن الإنساني على أساس أنه:" حالة أو وضع توصف نجد لها وحريتها من التهديدات التي تمس حقوق الناس وأمنهم أو حتى حياتهم وهو طريقة بديلة لرؤية العالم، بحيث يعتبر الناس نقطة أساسية ومرجعية بدلاً من التركيز بشكل حصري على أمن البلاد والحكومات... وينتهي الأمن الإنساني باتخاذ الإجراءات التصحيحية والعلاجية عند إخفاق وفشل الوقاية"[1].

ب - **تعريف المدير السابق لليونيسكو:** Fredirico Mayor, Unesco والذي يعرّف الأمن الإنساني على أساس أنه: " يعني الحماية والدفاع عن الكرامة الإنسانية"[2].

ت - **تعريف كوفي عنان- الأمين العام السابق للأمم المتحدة-:** يعرّف كوفي عنان الأمن الإنساني على أساس أنه [3]:" يشمل مختلف القيم، مثل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة والتحول الديمقراطي ونزع الأسلحة،... وتؤدي كل خطوة نحو هذا الاتجاه إلى تخفيف الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والحيلولة دون النزاعات، بالإضافة إلى ذلك التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، وحق أجيال المستقبل في بيئة طبيعية وصحية، هذه هي اللبنات المترابطة للأمن الإنساني.

3- التعريفات الأكادمية: نذكر منها[4]:

تعريف هامبسون" Hampsonosler ": عرّف هامبسونأوسلر الأمن الإنساني على أساس أنه: " غياب التهديد للقيم الإنسانية الجوهرية بما يشمل القيم الإنسانية والأمن الجسدي للفرد"

إذاً ومن خلال ما سبق يتبين أنه على الرغم من وجود اختلاف بين معرّفي الأمن الإنساني(المنظمات الدولية، السياسة والأكاديمية)، **إلاّ أنه يمكن القول أنه** يوجد هناك اتفاق وذلك من خلال تركيزهم كوحدة أساسية في التحليل وليس الدولة، كما يوجد هناك اتفاق حول فكرة ضرورة تحرير الإنسان من مختلف التهديدات وضرورة الاهتمام بكرامته.

3: فواعل وأبعاد الأمن الإنساني

أ - فواعل الأمن الإنساني: نظراً للتحولات التي عرفتها الساحة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وظهور مختلف التهديدات التي أصبحت تهدد العالم وتعقد مجالات الحياة، جعلت مسألة مواجهتها تفوق مستوى الدولة، لاسيما منه في ظل تنامي العديد من الفواعل الأخرى التي نافست الوحدة السياسية في تحقيق أمن الأفراد.

وبالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، يلاحظ أن هناك العديد من الفواعل المعززة للأمن الإنساني، والتي تم تقسيمها على أساس نشاطاتها(وطني، غير وطني)، وطبيعتها(الحكومية والغير حكومية) وإشراكه لهذه الفواعل في برامجه وخططه، وأناط لها مهمة ترقية الأمن الإنساني وذلك بواسطة عقد شراكات وتحالفات والقيام بتنفيذ مشاريعه في بعض الأحيان[1].

ولقد صنف التقرير المذكور أعلاه الفواعل التي من شأنها تعزيز أمن الإنسان بمختلف أبعاده إلى ثلاث فئات نذكر منها[2]:

1 - الفواعل تحتدولتية: معنى ذلك أنه لا يمكن لأي وحدة سياسية أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق الأمن الإنساني، مالم تكن هناك شراكة حقيقية مع الفرد- باعتباره الوحدة الأساسية في التحليل- والمجتمع المدني كأهم الفواعل المحلية.

2 - الدولة كفاعل رئيس: معنى ذلك أنه على الرغم من نفي لدور الدولة في تعزيز الأمن الإنساني، إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن إنكار الدور الذي تقوم به من أجل حماية الأمن الإنساني وذلك من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات وقوانين على المستوى الداخلي والخارجي لأجل حماية الأفراد من كل التهديدات المادية والغير مادية.

3 - الفواعل جانب وفوق دولتية: وهي تلك الفواعل التي تنامت جنبا لجنب مع الدولة، وهي عبارة عن وحدات في تماس وظيفي مباشر مع الدولة، وأصبح من المسلم به أنها تملك فرص كبيرة للخروج والتخلص من وصاية الدولة، بل ومنافستها في تحقيق الأمن.

ب- أبعاد الأمن الإنساني: لقد حدّد برنامج الأمم المتحدة للتنمية سبعة أبعاد وهي أبعاد حركية متكاملة وغير مرتبة[1]، وهي كما يلي:

1 - الأمن البيئي: ويقصد به خلق السياسات والآليات والقوانين التي تدرج منطقها التسييري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة[2].

2 - الأمن الصحي: ويعني" تمكين الإنسان من العيش في بيئته تؤمنه من الأمراض، كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء وفي الوقاية منها"[3].

3 - الأمن الغذائي: ويقصد به توفير الغذاء الكافي وصلاحية العقاقير[4].

4 - الأمن الاقتصادي: ويتعلق بضمان دخل أدنى عن طريق العمل أو عن طريق نظام رعاية مموّل من طرف الدّولة[1].

5 - الأمن المجتمعي(الثقافي): ويقصد به نظم القيم الثقافية المجتمعية وسلامة المجتمع نفسه[2].

6 - الأمن السياسي: يرتبط الأمن من هذه الزاوية بالأفكار والآراء والعنف بين الدول، والنزاعات غير العنيفة، وحرية التعبير. فهو يعني: " تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية في نظام ديمقراطي مشاركاتي"[3].

7 - الأمن الصحي: ويقصد به:" تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء وفي الوقاية.

إذا ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هذه الأبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض[4].

4: علاقة مفهوم الأمن الإنساني وغيره من المفاهيم الأخرى

أ - **علاقة مفهوم الأمن الإنساني بمفهوم التنمية البشرية** : يشير مفهوم التنمية البشرية إلى منهج واسع في خيارات الشعب أو قدراتهم في مجالات عدة كالصحة والتعليم والثقافة والبيئة...، وتحمل بوضوح سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى التركيز على توفير الحياة الكريمة للبشر وليس على النمو الاقتصادي وحده[5].

ويربط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم الأمن الإنساني، وذلك من خلال جعل هذا الأخير جوهر الأمن هو الإنسان.

ويعتبر الأمن الإنساني بمثابة البنية التحتية وخط الدفاع الذي تنطلق منه حركة التنمية، وقد حدّد **أمارتياسن**" Sen Amartya " العلاقة بين كلا المفهومين وهي كمايلي[1]:

- كلاهما يهتمان بالإنسان.
- كلاهما متعدد القطاعات والجوانب.

لكن بالرغم من وجود عناصر التشابه بين المفهومين إلا أنهما يختلفان في نقاط عدة، فإذا كان مفهوم الأمن البشري قد ولد من رحم التنمية البشرية، إلاّ أن هذه الأخيرة أشمل وأوسع منه، فإذا كانت التنمية البشرية تعني توسيع خيارات الناس فإن الأمن البشري يعني أن الناس بإمكانهم ممارسة هذه الخيارات بسلامة وحرية، وأن يكونوا واثقين من أن الفرص التي تتاح لهم اليوم لن يفقدوها غداً[2].

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أنه لا يمكن تصور أمن في ظل التنامي اللامحدود لمختلف الانتهاكات التي تتعرض لها البشرية، وفي ظل الغياب التام للتنمية في مختلف المجالات والقطاعات فيتحسن الواقع على مستوى مختلف الأصعدة يؤدي إلى توفير الأمن الإنساني.

ب- علاقة مفهوم الأمن الإنساني بالتنمية المستدامة : يعرّف تقرير Bruntland التنمية المستدامة على أساس أنها: " تلك التي تستجيب لمتطلبات الحاضر دون الإضرار بإمكانية الأجيال القادمة من إشباع حاجتهم"[3].

هذا المفهوم يسعى إلى التوفيق بين متطلبات التنمية الإقتصادية وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية، لتتمكن التنمية الاقتصادية من تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ج- علاقة مفهوم الأمن الإنساني بالديمقراطية : مما لاشك فيه أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو احترام حقوق الإنسان وفق ما تم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهكذا في المواثيق الدولية المختلفة التي جاءت فيما بعد على غرار مؤتمر فيينا عام 1993 وغيره من المؤتمرات الدولية وهي بذلك تتجاوز نظام الانتخابات وتنظيمها إلى ظرورة تواجد مجموعة من الضوابط المشترطة[1]، والتي تتمثل في: وسائل إعلام حرة مستقلة، سيادة القانون، وسيطرة مدنية فعالة على المؤسسة العسكرية وقوات الأمن الأخرى...[2]

فالديمقراطية الحقيقية هي تلك التي تعزز قيم التسامح واحترام حقوق الأفراد والحوار بين مختلف الفئات التي يتكون منها المجتمع، فوجود نظام ديمقراطي يساعد على حماية وتمكين الناس هو خطوة نحو تحقيق أمن الإنسان بغية تحسين الظروف المادية قصد ضمان الكرامة الإنسانية بتمكينه من المشاركة في الحكم، وتعميق هذه المبادئ وتعزيز الممارسات الديمقراطية يؤدي إلى التخفيف من التهديدات الكثيرة لأمن الإنسان[3].

المحور الرابع: نظريات الدراسات الأمنية

أ - النظريات المفسرة للأمن الميثالية، الواقعية، الليبرالية

1 - النظرية الميثالية:

حاولت هذه النظرية أن تفرض على الكثير من المحللين بالاهتمام بشكل كبير بمفاهيم ميثالية[1]، إذ كانوا يؤمنون بشكل كبير بالتعاون بين مختلف الأمم ونكران للقوة المادية والقمع، فبواسطة الأخلاق يمكن تحقيق الأمن والاستقرار وترسيب الإدراك بمفهوم المجتمع الدوليالمبني سلوك أعضائه على التعاون الدولي والفلسفة الإنسانية فأمن الأمة الحقيقي يعتمد بدرجة كبرى على تشجيع وتنمية التعاون الدولي وحتى التضامن الدولي، كما أدركوا أن أداة تحقيق الأمن هي الأخلاق والزيادة في التعاون من أجل خلق مجتمع دولي ينبذ أي اسخدامأيةقوة ضد أي مجتمع سياسي[2].

2 - **النظرية الواقعية:**

تعتقد معظم الدراسات في السياسة الدولية أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأن الدول تتباين من حيث إمكانياتها، لذا تختلف درجة أولوياتها في تحقيق أهدافها ووسائل تحقيقها[3]، ولهذا يرى الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم مما يؤدي ذلك إلى الحرب واصطدام المصالح السياسية الغير سياسية وفي هذه الحالة لا تمانع الوحدات السياسية من اللجوء إلى القوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع إذا تعذر ذلك سلميا[4].

فالقوة حسب الواقعية مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية كما لديهم نماذج أخرى لتصنيف القوة على اعتبار أن القوة تشمل أيضا متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو

الديمغرافي، المصادر الطبيعية، والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية[1].

والهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدولة حسب النظرية الواقعية هو البقاء ولعل أشهر من تطرق إلى ذلك ودعم الطرح الواقعي نجد هوبز الذي يعتبر في " حال الطبيعة" أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، ومن جهة أخرى نجد ريمون آرون يقول أن في حال الطبيعة " الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية[2].

إذا ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأمن حسب هذه المدرسة يمكن اعتباره ضمن الأهداف الأبدية، ويمكن تحقيقه عن طريق ضعف المنافسين الآخرين أو على القوة التي يتمتع بها الطرف المعني[3]، وفي هذا الصدد يعتبر كينيث والتز أن الأمن: " هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي، لأنه بضمان بقائها تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار، المصلحة والقوة".

لقد سيطرت المقاربة الواقعية إبان الحرب الباردة، إذ ترى أن الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل الفوضوية التي يتميز بها النظام الدولي، وفي هذا الصدد يقول فريديريك شومان بأنه: " في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة"[4]، ومن جهة أخرى يعرّف الأمن وولترليبمان على أن الدولة: " تكون آمنة عندما لا تضحي بشرعية مصالحها لتجنب الحرب...وتكون غير قادرة في

حالة المواجهة على إبقاء هذه المصالح بالحرب". كما ساعد ميزان التهديد الذي بفضل النووي في النصف الثاني من القرن العشرين على ربط أمن الأفراد بحكوماتهم بصفة أكثر، وجعل من الدولة المسؤول الأول والوحيد على حماية مواطنيها مقابل الحصول على ولائهم، وذلك في شكل عقد اجتماعي[1]، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط ارتباطا وثيقا بالدول، إذ يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد التهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمانه إلا عن طريق زيادة القدرات العسكرية، وإقامة التحالفات الدولية ضمن الترتيب النووي العالمي، فالمنظور الواقعي للأمن يولي أهمية بالغة لبقاء الدولة الوطنية باعتباره الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية سيادتها من جميع الأخطار والتهديدات الخارجية، والقوة العسكرية هي الأداة المثلى لتحقيق الأمن[2]، وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة.

إلا أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، في اختزاله في قضية دفاع / حماية ، جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع إمبريقي أكثر منه كمفهوم[3].

اهتمام بعض المحللين بالمنظور الإمبريقي للأمن وإهمالهم للبعد المعرفي الأنطولوجي يظهر من خلال الحكم الإنتقادي الذي وجهه ريمون آرون للواقعية الكلاسيكية وذلك من خلال تركيز هذه الأخيرة على مبدأ هدفي يعني بالتركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان سلام هش مترابط بالاستقطابات التنافسية للقوة[4].

وتوجد الكثير من الاتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن وهي على النحو التالي:

1) **الواقعية التقليدية**: والتي تركز في تحليلها على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في ظل فوضوية النظام الدولي، ولا توجد هناك فواعل أخرى، ولا حاجة إلى إقامة كل إشكال التعاون فيما بين الوحدات السياسية وجعل القوة هي الضمانة الوحيدة لبقاء الدولة، ومن أبرز من دافع عن هذا الطرح نجد جون ميرشايمر.

2) الواقعية البنيوية: والتي تركز في دراستها على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات بين مختلف القوى الكبرى، وأهم ما يميز هذا الاتجاه هو انعدام الثقة والخوف بين مختلف الوحدات السياسية، وأبرز روادها **كينيث والتز**.

3) الواقعية الجديدة: ترى هذه النظرية أنه بإمكان الوحدات السياسية أن تتعاون فيما بينها وذلك لما له من فوائد التقليل من مخاطر اللأمن وضمان مكاسب نسبية لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسر آليات" الأمن التعاوني"، هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة **بالواقعيون** الجدد التعاونيون ومن أبرز روادها شالرزقلايزر.

4) **الاثنوواقعيين**: ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي، والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس داخل الدولة، ومن أبرز مفكريها باري بوزان وكوفان.

3 - **النظرية الليبرالية**:

مما لا شك فيه أن المدرسة الليبرالية تعتبر أكبر مدارس العلاقات الدولية المنادية للتعاون الدولي، إذ تنظر إليه على أساس أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، أما النزاعات والحروب هي حالات إستثنائية، وعلى الرغم من عدم وجود إتفاق واحد بين مختلف الباحثين

حول طروحات النظرية الليبرالية، إلاّ أنها مثلت نسقا فكريًا متعدد التيارات عبرّ عنه ستيفن ولت بعائلة الليبيراليات[1].

وانطلقت المدرسة الليبرالية من فكر سياسي ومجموعة من الأهداف أساسها أن الفرد وحدة التحليل الأساسية[2]، وأن الدولة ليست هي الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، وإنما توجد هناك عدة فواعل أخرى كالتكتلات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية[3].

وتضمنت الليبرالية إتجاهات فكرية أهمها الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية.

1) الليبرالية البنيوية:

اقترنت هذه النظرية بكتابات كل من **مايكل دويل** Michel Doyel**وبروس روست** Bruce Russet من خلال تأكيدها على أن التحليل الأمني**يجب** أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن ذلك من شأنه أن يكرس مبادئ السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسة الدولية، ويكون التعاون السمة البارزة له [4]، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب القيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق[5].

ويجادل دويل بان الأمن الدولي يقوم على التمثيل الديمقراطي الجمهوري، والالتزام الاديولوجي لحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، أي أن غيابها يؤدي إلى انتشار الصراعات.

ومن هذا المنطلق فالدول الديمقراطية تلجأ إلى تسوية خلافاتها عند تعارض مصالحها دون اللجوء إلى استخدام أو التهديد بالقوة العسكرية، لان الأطر المؤسساتية المشتركة تمنع التعقيد ومنه اللجوء إلى التفاوض.

فمفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه أنه كلما غلب النظام الديمقراطي على الدول كلما أدى ذلك إلى الميل نحو السلم، وفي حال نشوب أي خلاف بين مختلف الوحدات السياسية ذات الطابع الديمقراطي، يتوصلون إلى تسويتها عن طريق المفاوضات والوساطة أو أي شكل من الأشكال الديبلوماسية[1].

ومن جهة أخرى يرى بروست أن القيم الديمقراطية ليست هي العامل الوحيد الذي بدورهيؤدي إلى الصدام والحروب بين مختلف الوحدات السياسية، بل توجد هناك عوامل عدة المؤثرة في ذلك على غرار عامل القوة والعوامل الإستراتيجية التي تؤثر بشكل أو بآخر في حسابات جميع الدول بما فيها الديمقراطية منها، والتي لها الفصل في الكثير من القضايا رغم القيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح جماح الحروب والمعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن وإيجاد عالم أكثر سلام[2].

2) الليبيرالية المؤسساتية:

الليبيرالية الجديدة هو إتجاه ضمن عائلة الليبيراليات تم تطويره في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي من طرف العديد من المفكرين على غرار روبرت كيوهن وجوزيف ناي في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية

في تحقيق التعاون والاستقرار والأمن الدولي في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية، وفي هذا الصدد يرى " كيوهن و" مارتن": " أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الإلتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل"[1].

فضلا عن ذلك فهي تعمل على تعزيز الأمن الداخلي بواسطة ما تملكه من صلاحيات تسمح لها بضبط بعض الجوانب في القضايا الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد الدولة تستطيع بشكل منفرد في سياستها الداخلية [2]، وتقوم الليبرالية المؤسساتية على افتراض مفاده أنه كلما كان هناك انتشار واسع في التكتلات الإقليمية والدولية وازدياد الاعتماد المتبادل كلما أدى ذلك ازدياد فرص السلام والتعاون بين مختلف الوحدات السياسية الموجودة في النظام الدولي[3].

وقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي مع نجاح الاندماجية كالإتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة، وهذا ما يؤكد حجة النجاح المؤسساتي، كما أن العلاقات الدولية شهدت تغيراً ملحوظا في عالم ما بعد الحرب الباردة وذلك من خلال تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين مختلف الوحدات السياسية[4].

وتؤكد على دور المؤسسات في تحقيق الأمن الدولي، خاصة مع نجاح المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوربي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة، وهو ما يبرر النجاح

المؤسساتي والتعاون المؤسساتي بين الدول الذي من شأنه أن يطرح فرص حتى بين الدول التي عرفت صراعات.

ب- النظريات الحديثة المفسرة للأمن:

- النظرية النقدية:

لقد أدى النقاش الدائر بين الليبرالية والواقعية واختلافهما حول مفهوم الأمن والتحولات التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى إعادة المراجعة في مفهوم الأمن إلى الأمن النقدي[1]،وترجع جذور هذا المفهوم إلى أعمال مدرسة فرانكفورت التي بدأت إسهاماتها في مجال السياسة الدولية منتصف الثمانينات من **القرن العشرين، وهناك من يسميها الماركسية الجديدة او الجرامشية المتجددة** *، والتي وضع أسسها كل من **روبرت كوكس، ويتودورأدورنو** Theodor Adorno، **ماركيز هاربيرت**MarcuseHerbert، **ويورغنهابرماس** Jürgen Habermas وغيرهم[2].

وتعتقد النظرية النقدية على أساس أنها أكثر إهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي، كما تدعي أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي [3]، وفي هذا الصدد يرى كين بوث أن الأمن يعني الانعتاق والذي يعني حسبه" تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب والاضطهاد والفقر، ونقص التعليم...، ومنه يمكن القول أن الأمن النقدي يمكن له أن يتعامل مع مختلف التهديدات والمخاطر، مثل الكوارث الطبيعية... ذلك لأن الأمن القائم وبالأخص المدرسة الواقعية والتي تحصر

فكرها في مركزية الدولة لا يمكن لها بأي شكل من الأشكال أن تتعامل مع التهديدات الأخرى ما عدا النزاعات التي تقام بين مختلف الوحدات السياسية[1].

إذاً ومن خلال ما سبق يمكن القول أن من بين إسهامات النظرية النقدية أنها قامت بنقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية ككل، إنه تحول من العلاقة الهوياتية" نحن وهم" الحصرية إلى علاقة دولية كوسمبوليتبية، " نحن الناس" أو " نحن الشعب"، ولهذا فإن ما يمكن قوله هنا أنه تحول مفهوم الأمن من مفهوم يقوم على أساس بقاء الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب[2].

ويضيف أصحاب هذه النظرية أن تهديدات اليوم لا تأتي من طرف القوى المسلحة للدول وإنما تنبع من الداخل كالركود الاقتصادي والندرة في الحاجيات والنزاعات المنهجية والكوارث الطبيعية...، لذلك فنجد أصحاب هذه النظرية همهم الوحيد تغيير السياسة الواقعية التي تجعل من الدولة كفاعل مركزي في العلاقات الدولية، لتتحول إلى الفرد كمرجعية أساسية للأمن[3].

وانطلاقا من هذا التحليل فهي ترى أن الدولة تعتبر كعائق أمام أمن الأفراد بحكم السياسة المنتهجة من طرفها. بمعنى أنهم يرون أنه قد تكون الدولة آمنة على حساب شعوبها، وبذلك تكون مصدراً لتهديد أمنهم[4].

كما قدمت نقدا عميقا للنظريات التقليدية خاصة الواقعية، إلا انه ورغم الانتقادات المقدمة للواقعية إلا أن هناك قاسم مشترك لبعض الالتزامات، فمع الواقعية تتقاسم فكرة أن

الهدف الاسمي للدولة هو البقاء، كما أن الاختيار العقلاني للدولة هو استخدام القوة في حالة التهديد، وتشترك مع الواقعية الجديدة في كون بنية النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول تعاونا آو تنافسا، وفي فكرة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فضلا عن الاتفاق حول المعضلة الأمنية التي تحدث لانعدام الثقة مع الاختلاف في منشأها، فالواقعية الجديدة ترى أنها نابعة من شعور الدول بالتهديدات الأمنية حتى وان لم تكن فعلا من خلال سوء النية والإدراك السيئ تجاه الدول الأخرى، أما النقدية فترى أن التجارب السابقة والمعرفة المشتركة قد تدل على أن الدولة مسالمة ولم تدخل في نزاع مسبق معها فلا يعقل أن تفسر سياساتها على أنها تهديد لها كما هو في مأزق المعضلة الأمنية.

كما تساعد سياسات الطمأنة والفهم المشترك من خلال المعاملة بالمثل على تكوين جماعة أمنية تتمتع بالسلام ولهذا فهي تطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل للمعضلة الأمنية التي يطرحها الواقعيون.

المنظور البنائي للأمن:

أدى بروز المقترب البنائي بعد نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصور الواقعي والليبيرالي حول مفهوم الأمن والذي أخذ بعدا أخراً، وذلك انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه وهو اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق إنما مبنى اجتماعي[1].

تعود جذور البنائية إلى كتاب **نيكولاس أونوف** Nicholas Oneuf عالم من صنعنا "Word Of Our Making " والذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية والذي قام من خلال ذلك انتقاد أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة، في حين تعود الانطلاقة الأولى للتصور البنائي

للأمن إلى **الكسندر ووندت**Alexander Wendt عام 1992 والذي **تعد كتاباته**مرجعية في السياسة الدولية، خاصة مؤلفه الموسوم بالفوضى ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة، و جاءت كرد فعل على كل من الواقعية والليبيرالية وتقوم نظريته على ثلاث افتراضات[1]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكلتذاتاني
- هويات ومصالح الدول تشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام

والبنائية تنظر للنظام الدولي نظرة اجتماعية، حيث تركز على دور الأفكار والبني الاجتماعية في تشكيل الواقع، وتمثل جسر للهوة، حيث أنها العقلانية المقبولة لدى التأمليين، والتأملية المقبولة لدى الواقعيين.

كما أن البنائية لم تناقش أفكار الواقعيين واللبراليين كما فعلت النقدية وما بعد الحداثة، غير أنها بحثت في اطر جديدة للمعرفة بعيدة عن منطلقات العقلانيين وهي بذلك:

- تتجاوز العلاقة الانفصالية بين الفاعل والبنية، أي أنها ترفض الفصل بين الفاعل والبنية من خلال التكوين المتبادل، كون النظام الدولي يتكون ويتحدد من خلال سلوكيات الفاعلين(الواقعية التقليدية) وسلوكيات الفاعلين تتحدد من خلال ترتيبات النظام الدولي(الواقعية التقليدية).
- إعطاء الأهمية للسلوكيات السابقة للدول كمرجع لتفسير السلوكيات الحالية.

وتتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن من خلال طرح التساؤل ما إذا كانت الحقيقة تسبق الفكرة أو العكس واعتبر وان دت أن العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات والصور التي تمنحها معنا، والأمن حسبه ما هو إلاّ قضية تصور وصناع القرار هم الذين يقدمون تصورات العناصر المادية والمحتملة وليس العكس، فضلا عن ذلك أراد" وان دت" أن يفسر أن الأمن من خلال تناوله لمعضلة الأمن كبنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد وتفرض على الدول سلوكيات معينة وتفرض عليها طريقة تحديدها لمصالحها من منطلقات العون الذاتي، وأعطى" واندت" اقتراحا بدلاً منها – المعضلة الأمنية– الجماعة الأمنية والتي هي معرفة مشتركة تكون فيها ثقة متبادلة بين مختلف الوحدات السياسية تلجأ من خلالها إلى الحلول السلمية، خاصة مع صعوبة الجزم بإمكانية تفادي المعضلة الأمنية بتركيباتها التي تبنى اجتماعيا[1].

وعليه فالتصور الأمني البنائي يركز على دور البنى الاجتماعية في تفسير الواقع الدولي، فالقوة لا تركز على العنصر المادي فقط بل إدراك تلك القوة من طرف الدولة أو من باقي الدول،كما أن تهديد العدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بل بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وعليه فالأمن في محصلته اجتماعي أكثر منه مادي.

كما أن البنائية ترفض التفسير المطلق للمعضلة الأمنية في العلاقات الدولية، بمعنى أن التهديد واحد في كل الحالات، بل إن الإدراك الجماعي هو الذي يتحكم في تشكيل التهديد وتوجيهه، وهذا ما يسمى بالتذاتانية الأمنية، أي البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، وتدل على دور الاديولوجيات والقيم واللغة في تشكيل الهوية

ومنه تحديد سلوك الفواعل، أي أن المعايير تحدد الهوية وهي بدورها تحدد المصالح هذه الأخيرة تحدد الفعل.

وانتقدت البنائية كل من الواقعية واللبرالية من خلال الفشل في توقع نهاية الحرب الباردة نضرا لعدم إلمامها بالجوانب غير المادية في النظام الدولي خاصة الأفكار. كما أنهما لم يقدما فهما لأسباب سقوط الاتحاد السوفيتي حيث ركزتا على البيئة الدولية دون الإلمام بالتغيرات الداخلية للمجتمع السوفيتي.

وقد ركزت البنائية على متغير الهوية وهو العنصر الذي أهملته تقريبا معظم النظريات التفسيرية السابقة بل الأكثر من ذلك أن فشل بعض النظريات يعود إلى الإهمال في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات، لاسيما منه النزاعات الداخلية باعتبار أن أغلبها نزاعات تغذيها الهوية، والاهتمام البنائي بمتغير الهوية هو نوع من التفكيك لكرة البيليار الواقعية لمعرفة ما يوجد بداخلها، لأن من المهم جداً فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول لاستيعاب الخرجات السياسية لها، حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي[1].

والمقاربة الأمنية للبنائية تفكك علاقة الهوية بالمصلحة وهو ما ينتج السلوكيات الأمنية للفواعل وليس الفوضى كما عند الواقعية، هذا الأخير هو ما تصنعه الدول وليس وضعا مسلما، علاوة على أن الهوية التي الهملت لها دور في تفسير النزاعات الداخلية، ودور في تشكيل المصالح وسلوكيات الدول تعاونا وتنافسا، أي كلما زاد الاهتمام بالهويات للفواعل كلما تشكلت مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية وهذا بدل المصالح القومية كما هو عند الواقعية واللبرالية، والهوية الجماعية تأتي بعد التفاعل عكس الهوية الدولاتية قبل التفاعل.

وفي الأخير يمكن القول أن البنائيين ينظرون إلى الدراسات الأمنية أنها دراسة لدور الأفكار والبنى الاجتماعية في تفسير التفاعل بين الدول المكونة للبناء الدولي، وليست ميدانا جامداً يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي[1].

كما أن البنائية تركز على انه إذا سلكت دولة ما إجراءات بناء الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية فستدفع الدول الأخرى إلى نفس المسعى وهو ما يحقق الأمن الدولي

التصور ما بعد الحداثي للأمن:

ظهرت في الثلاثينات من القرن الماضي في ميدان الهندسة المعمارية والفنون ثم امتدت الى حقول المعرفة الاخرى، وترجع الأصول الفكرية لنظرية ما بعد الحداثة إلى مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا هيمنة الفلسفة الوجودية على فرنسا أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي، وعلى رأسهم **فوكولت**Foucault**دريدا**Derrida، **بودريار**...، إلا أن من ساهم في دخول النظرية إلى عالم العلاقات الدولية هو ترجمة كتاب جون فرنسوا ليوتار" الوضع ما بعد الحداثي" إلى الإنجليزية عام 1984، وهي تمثل إحدى أهم النظريات في الحوار الثالث كما يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل[2].

ومن مؤشرات الانتقال من الحداثة الى مابعد الحداثة نجد مثلا ازمة الدولة القومية واندلاع الصراعات الاثنية، وبروز المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة، فضلا عن تصاعد العامل الهوياتي والثقافي في السياسة الدولية.

واستناداً للبناء النظري لما بعد الحداثة يمكن القول بأنها تشيرإلى أثر الأفكار في بناء مفهوم الأمن إلى أهمية الخطاب وكيفية الحديث من الناس عن السياسة والأمن في التأثير على سلوك الدول وتصرفاتها[1].

وانطلاقا من قيمة الخطاب فإن ما بعد الحداثيين يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياستها [2]، لذلك فهم يعتبرون أن السياسات الأمنية هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة ومحاولة استبدال القوة الواقعية والمنافسة الأمنية بخطاب اجتماعي يؤكد على السلام والانسجام[3].

ووفقا لنظرية المعرفة والتي تختلف اختلافا جذريا عن الواقعية يقول جون ميرشايمرأنه:" لا يوجد عالم ثابت يمكن معرفته ولامعانثابتة، لا أرض آمنة ولا أسرار عميقة، لا بنى اجتماعية أو حدود للتاريخ... لا يوجد إلا التفسير... والتاريخ نفسه يفهم على أساس أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات ما - من واحد أساسي وجميعها اعتباطية، وحسب ديفيد كومبل فإن الأخطار تقدم الوسائل اللازمة لتأمين هوية مجتمع في مرحلة فقدان مرجعياتها وتكون الدولة بحاجة إلى تطوير خطابها حول الأمن لتقديم أو وصف دين، حقيقة معينة أو جديدة... وتوضيح حول الخطاب الآخر ويقدمه كتهديد؛ لأن الأمن هو نوع من الاتفاق حول ما يجب اعتباره في وقت معين كخطر على الأمن، فالأمن هو مجموعة خطابات تاريخية وممارسة تقوم على شرح المؤسسات[4].

قد جاءت هذه النظرية، كرد فعل عن النظرية الواقعية نتيجة قصورها في التعامل مع الظاهرة الأمنية لتطوير أجندة بحثية أمنية جديدة مختلفة عن الأطر التحليلية والنظرية التي تناولتها النظرية الواقعية[1].

ومن بين الأدوات التي يقترحها مابعد الحداثيون في تطوير خطابهم الأمني الجماعي اللجوء إلى الجماعات المعرفية لنشر مختلف القيم الأمنية المشتركة الهادفة إلى التعاون والسلم بين مختلف الوحدات السياسية[2]، بدلاً من الخطاب الواقعي الذي يدعو إلى الصراع والتنافس[3].

وعليه فالتصور الامني مابعد الحداثي يتمحور في كون الخطاب الامني كبعد جديد في الدراسات الامنية، وترى ان الدراسات الامنية هي دراسة مقارنة لخطابات امنية متباينة، وانتقدت الطرح الامني الواقعي في كتاب – بؤس الواقعية الجديدة- لريتشارد اشلي وهو ما يسمى النزعة التهديمية في العلاقات الدولية ويرى انها تحمل مشروعا اديولوجيا يشجع على الصراعات باعتبارها تركز على القوة التي تؤدي الى الحرب

وعليه الدراسات الامنية وفق التفسير ما بعد الحداثي تركز على تقديم بديل للخطاب الأمني الواقعي يركز على الامن الجماعي والتعاون والعدالة والفهم المشترك.

تصورات النظرية النسوية للأمن:

لقد ركزت معظم الدراسات النسوية اهتماماتها على تفسير وفهم أسباب وكيفية تجاهل النشاطات الاجتماعية والسياسية لفئة كبيرة من المجتمع والمتمثلفي فئة النساء في ميدان

العلاقات الدولية، وعليه فقد سعى أصحاب هذا الاتجاه إلى محاولة تصحيح الغفلة التي وقعت فيها النظريات التقليدية[1].

وبرزت خلال الثمانينات لمواجهة المركزية الذكورية وإقصاء النساء، من خلال كون المفاهيم الواقعية (الدولة، القوة، السيادة ، الحرب) منحازة للذكور ، والنسوية تستخدم الجندركأداة تحليلية، وفي هذا الإطاريتساءلسنثياانلويأين هن النساء في العلاقات الدولية.[2]

وذلك من خلال كون الأدبيات الموجودة تركز على رجال الدولة وليس نساء الدولة، صناع القرار وليس صانعات القرار، المحاربين وليس المحاربات، سجناء الحرب وليس سجينات الحرب، وكلها لاتبرز الجنس الأنثوي.

كما ان هناك اعتقاد بان النساء موجودات في المجال الوطني وليس في مجال العلاقات الدولية، ومنه فهذا الحقل لا يشمل أسماء نسوية، وهنا فالسؤال المطروح أين هي تجارب النساء وهل هن قاصرات أم هناك إقصاء وتحيز؟

ولقد برزت المفاهيم الأنثويةباعتبارها منظوراً أساسيا في دراسة العلاقات الدولية، وقد جاءت كرد فعل على النظريات التي كانت تتجاهل النساء من التحليلات الخاصة بالدولة والاقتصاد السياسي العالمي والأمن الدولي[3].

ويجادل النسويون بضرورة التمييز بين الجنس ذكروانثى الذي هو معطى طبيعي وبين الجندر كبناء اجتماعي، وعليه فتقليديا ينظر للرجل قوي وعنيف وعقلاني، والمرأة عاطفية

وحنون وسلبية، وبذلك فالنسويون يعترضون على ذلك وينظرون الى ذلك كبناء اجتماعي اي تصورات في المجتمع يجب تغييرها، باستخدام عدسة الجندرفي العلاقات الدولية.[1]

وتجدر الإشارةإلىأن هناك تنوع في المقاربات النسوية، فهناك النسوية اللبرالية التي تبحث في مكانة النساء في السياسة الدولية كزوجات الدبلوماسيين، الجاسوسات والعاهرات في الثكنات، وهناك النسوية الماركسية التي ترجع سبب إقصاء النساء يعود الى النظام الرأسمالي، أما وجهة نظر النسوية فترى ضرورة النظر للعلاقات الدولية من وجهة نظر النساء سيغير جذريا العالم، كما ان هناك النسوية ما بعد الحداثية، والنسوية ما بعد الكولونيالية.

وتفرض النسوية تحديا للواقعية من خلال التركيز على المضمون المتعدد لأبعادالأمن وليس العسكري فقط، مع ضرورة إدراج الخبرات النسائية في تحليل مضمون الأمن ، مع انتقاد التركيز على العنف والعدوان والمنافسة من خلال الطبيعة البشرية(أناني وعنيف) فمن هو الإنسان الذي يمثل هذا النموذج حسب النسويين، كما تنظر للعلاقات الدولية على أنها علاقات تعاونية لا صراعية، مع ضرورة التقليل من الإنفاق العسكري.

ولإظهار المرأة كموضوع في الأمن الدّولي عملت النسوية على لفت الانتباه إلى غياب المرأة وخلق مفهوم النوع الاجتماعي في نظرية وممارسة السياسة الأمنية، وذلك من خلال قيامها بتحليل المفاهيم التقليدية في الدراسات الأمنية للدولة، العنف، الحرب والسلم... وفي هذا الصدد لاحظت **تروTrue** أن الدولة قائمة على التقسيم الثنائي داخلي/ خارجي وعام/ خاص، وبهذا التقسيمتديم تبعية المرأة تحت غطاء ما يسمى بحماية المواطنين في حين أنها تقوم بتضحية

بعض مواطنيها" المرأة لتحقيق أمنها"، فالمرأة تدخل ضمن المجال الخاص الداخلي والأمن شأن عام خارجي لا وجود لها فيه[1].

وتتفق معظم الاتجاهات النظرية ال نسوية افتراضا أساسياً يتعلق بالأهمية القصوى للجنس والتي مفادها أن: " الرجال وليس النساء من كتبوا نظريات العلاقات الدولية وأصبحوا بالتالي يراقبون صناعة القرار، فالواقعية مثلا في نظر النسويين والنسويات نظرية جنسية لأنها قائمة على الجنس الذكري وتم تأسيسها من قبل الرجال لوصف وتفسير عالم عدواني من الدّول ومراقب من طرف الرجال، وعلى هذا الأساس ترى النسويةأن السياسة العالمية ستكون أقل تنافسية وأقل عنفا إذا تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع القوة خاصة قوة الدولة المرتبطة بالمعرفة، ولتحقيق هذا الهدف تواصل هذه النظرية مجهوداتها متبنية في ذلك نظرية فلسفية نقدية على غرار ما يسمى النظرية النقدية[2].

وتهدف النسوية إلى التخلص من تبعية المرأة وذلك من خلال انعتاقها، ومن هذا المنطلق تسعى الدراسات النسوية إلى فهم كيف أن أمن الأفراد والجماعات معرض للخطر من طرف العنف الجسدي والهيكلي على جميع المستويات[3].

لقد سعت النظرية السنوية في مجال الأمن الدولي إلى بحث كيف تكون الدولة مشاركة في اللأمن الموجه نحو مواطنيها، كما قامت بطرح استفهامات مهمة حول الطريقة التي جعلتنا في مجموعنا نعتبر الدولة الحكم النهائي المقرر للأمن والحرية، إلاّ أن المقاربات السنوية لا تركز على النساء فقط في تحليل الأمن وإنما قامت بدمج هذا النوع بغية فهم كيف أن بعض المعايير

الأنثوية والذكورية تؤثر في تصور ماهية الأمن، كما يساعد أيضا على توضيح مسألة اعتبار أصوات النساء في أغلب الأحيان غير مشروعة ومسموح بها في مسائل الأمن القومي، وقد عرّفوا الأمن بتوسع بتعبيرات متعددة الأبعاد والمستويات كانخفاض مستوى كل أنواع العنف المتضمن: العنف الجسدي، الهيكلي والإيكولوجي[1].

مدرسة كوبنهاغن وتصورها للأمن : تعد مدرسة كوبنهاغن إحدى الاتجاهات الفكرية التي تزامن ظهورها في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد حاولت من خلال طروحاتها تجاوز المفهوم التقليدي للأمن والذي كان محصوراً في الجوانب العسكرية إلى الأمن المجتمعي[2].

وقد ركزت في تحليلها- بالأمن المجتمعي- على التهديدات والمخاطر التي أصبحت تهدد البشرية في عالم ما بعد الحرب الباردة لاسيما منها الداخلية كالنزاعات الإثنيةالمذهبية والتي أضحت من أهم المخاطر التي تهدد البشرية جمعاء وخير دليل على ذلك تعرض ألبان كوسوفو على الصرب في دولة يوغوسلافيا سابقا، وقد كان أصحاب هذا الاتجاه أن مصدر هذه التهديدات تنبع من دول العالم الثالث وذلك راجع إلى هشاشة الاستقرار السياسي والتخلف التي تعيشه، غير أنه مع تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية في الكثير من دول العالم على غرار البلقان أصبح ينظر إليها كتهديد يواجه جميع دول العالم[3].

ومن أبرز مفكري هذه المدرسة نجد **باري بوزان** ، **أولي ويف** Ole Weaver، و**جابدوويلد**Jaab de wilde، إضافة إلى وجود عدة مفكرين آخرين الذين يعملون تحت لواء هذه المدرسة لدراسات السلام[4]، وقد أكد باري بوزان في كتابه" شعب الدولة والخوف" وفي محاولته

التنظير لمسألة الأمن والعلاقة بين الامن والدفاع، أكد على أن الأمن لا يقتصر على الجوانب العسكرية، وإنما يمتد إلى الجوانب الأخرى كالاقتصاد والبيئة والسياسة، وهذا راجع إلى جملة من التهديدات الجديدة التي تواجهها المجتمعات مما يؤدي بها في نهاية المطاف إلى التصفية الإثنية والعرقية في حال ما إذا كان هناك تصعيد في المساس بأمن المجموعات الأخرى التي تشاركها في نفس الإقليم.

وبما أن الأطفال والنساء هم الشريحةالأكثر الذين يحملون بذور البقاء والاستقرار فإنهم الهدف المفضل لأطراف النزاعات العرقية، ويتم تجسيده ذلك في الوحدة السياسية التي تعجز عن توفير الحماية لرعاياها، وفي مثل هذه الحالة من الصعب جعل المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، بل هو كيان يجب أن تدور حوله الدراسات الأمنية[1].

ويرى بوزان أنه ينبغي لتعريف الأمن الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم مروراً بالأبعاد المختلفة له انتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2].

ويعد تعريف باري بوزان أكثر التعريفات المتداولة في أدبيات الدراسات الأمنية، حيث يعرّفه على أساس أنه" العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعني قدرة الدّول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود"[3].

إلاّ أنه حسب المفكر العمل على التحرر من التهديد لا يعني تحييده كلية، لأنه ليس في مقدور الأمن إلا أن يكون في مستوياته النسبية وليس مطلق.

يرى باري بوزان أن الأمن يقوم على خمس قطاعات والمتمثلة في القطاع العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي والاجتماعي، وكذا في العديد من المستويات والمتمثلة في الفرد والعدالة والنظام الدولي حيث تقوم الفواعل المؤمنة ببناء الأمن من خلال الخطاب.

وقد ابتكرت مدرسة كوبنهاغن مصطلح الأمننة، وهي الوسيلة الأكثر جدلاً في الأبحاث الأمنية المعاصرة، وهي ليست مفهومًا ثابتا ولا يمكن تحديده بطريقة إحصائية، وإنما عن طريق الخطاب يتم تحديد التهديدات الوجودية وإقناع الجمهور بها عن طريق التأثير السمعي[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأمن حسب هذه المدرسة لا يعد شرطا موضوعيًا، وإنما يحمل معاني مختلفة باختلاف المجتمعات، و حتى في نفس المجتمع في مختلف العصور، وأمننة قضية ما بعد عملية سياسية بالأساس لأنه يجعلها أولوية فوق" السياسات العادية" وعليه فإن مواجهتها يتطلب" وسائل غير عادية" فالأمن حسبهم صناعة وليس افتراضا[2].

مدرسة ابريستويث للدراسات الأمنية النقدية : ركز دارسي هذه المدرسة على ثلاث مباني فكرية في مقاربتهم لإعادة تعريف الأمن وهي الانعتاق كموضوع ومادة الدراسات الأمنية، الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية، ودور المؤسسة الأكادمية في إنتاج المعرفة.

الانعتاق كموضوع للدراسات الأمنية : قدّم أنصار هذه المدرسة في مرحلة مابعد الحرب الباردة نظريات أمنية موجهة بأفكار المدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية للحوار الثالث، أكدوا من خلالها ضرورة تجاوز المفهوم الضيق للأمن المحصور في الجانب العسكري وفقا للتصور الواقعي،

واستبداله بمشروع تعاوني تكون وحدته الأساسية انعتاق الإنسان [1]، وذلك نظراً لحجم التهديدات التي أصبحت تهدد الأفراد والتي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عنها لم يعد بمقدورها التعامل معها بمفردها، فالدولة كما يرى" دانييل بيل" أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى[2].

ولقد سعى أنصار هذه المدرسة إلى تعريف مفهوم الانعتاق يختلف عن المفاهيم السابقة التي تم طرحها في النظريات الماركسية والليبيرالية ومابعد الحداثة، حيث عرّف" ماكس هوركهايمر" الانعتاق على أساس أنه: " حالة اجتماعية بلا استغلال ولا استعباد أين تتواجد حقيقة رعية أكثر اتساعا من الفرد، إنها الإنسانية الواعية بذاتها"[3].

أما بالنسبة **لكينث بوث** Ken Booth فإن الانعتاق حسبه يمثل قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، ويقصد بهذا المصطلح الحرية من القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب في تجسيد خياراتهم وفي هذا الصدد يعرّف بوث الانعتاق على أساس أنه: " تحرير الناس من القيود المادية والإنسانية، سواء الفقر، سوء التعليم، والقمع السياسي، والأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة. الانعتاق وليس السلطة أو النظام ينتجالأمن الحقيقي، الانعتاق، نظريا هو الأمن"[4].

كما يقدم تعريفا خاصا – بوث– للانعتاق بعد مراجعته له وفي هذا الصدد يقول: " الانعتاق كخطاب سياسي، يسعى الانعتاق إلى تأمين الناس من ذلك الجور الذي يعيقهم على تنفيذ ما يختارون عمله بحرية، وبشكل متوافق مع حرية الآخرين، يوفر إطاراً لثلاثة وظائف

سياسية: كمرسى فلسفي للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع وممارسة لمقاومة الظلم فالانعتاق فلسفة ونظرية وسياسة اختراع الإنسانية"[1].

ويشير ربط فكرة الإنسانية بمفهوم الانعتاق إلى قلق أنصار هذه المدرسة بأمن الإنسان في كل من تجلياته الفردية والاجتماعية، فحسب أنصار هذه المدرسة أن قائمة التهديدات لن تعرف في سياق الدولة المركزية، فالانهيار الاقتصادي، والندرة والفائض السكاني... تمثل تهديدات على الأفراد لا تقل خطورة عن تلك الناجمة عن الحروب التي تعرف في حد ذاتها كجزء من مشروع كبير للانعتاق الإنساني[2].

الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية: يعد الفرد وفقا لمدرسة أبرسيتويث موضوع ومصدر الحقيقة وبذلك يصبح الأمن حقلا معرفيا موضوعه الفرد، وفي هذا الصدد يرون أن أمن الأفراد لا يمكن تأطيره من منظور الأمن القومي، إذ أنه في الكثير من الحالات تجد الدولة آمنة في حين يعيش الأفراد تحت ظروف انعدام الأمن، لذلك فهم يرون أن الأمن يجب أن يكون خارج الدولة، وأن موضوع الحقيقة أو المعرفة الأمنية ليس الفرد في سياق الدولة، وإنما الفرد غير الآمن في بعده الذاتي[3].

دور المؤسسة الأكادمية في إنتاج الحقيقة المعرفية الأمنية: إن الحقيقة المعرفية الأمنية حسب أنصار هذه المدرسة لا تأتي من فراغ كما أنها ليست مجرد إقرارات أو أحكام علمية مبنية على مراقبة ظواهر معينة هي تعبر أيضا عن صراع أفكار وقيم وتقاليد ومصالح متباينة داخل الإطار

المؤسسي الذي تنتج عنه، وتعريف القضية الأمنية يتم دائما بواسطة عملية جدالية وتساومية بين المنظرين داخل المؤسسة العلمية[1].

وقد أشارت ريتا توراك في تحليلها لأعمال مدرسة ابريستويث إلى أن الوحدة داخل الأكاديمية حول تعريف الأمن كانعتاق هو شرط أساسي لأنصار المدرسة لاعتماد المفاهيم في العالم الحقيقي، فالانعتاق حسبهم يجب أن يبدأ داخل الأكاديمية [2]، وتوضح توراك الهدف من ذلك عندما قالت: " الهدف هو تحرير الزملاء من الوعي الزائف في رؤية الأمن في الدولة والقوات المسلحة وفي سبيل تحقيق ذلك، يجب أن يشن التفكير النقدي للأكاديميين" حرب مواقع" غرامشية ضد التيار السائد بالاعتماد على أمل أن" الانعتاق" هو الحجة التي ستسود، وهكذا يقوم المنظر النقدي، بدور نشيط لإنتاج العالم الاجتماعي الملاحظ".

وهناك مصدران للمعرفة الأمنية داخل المؤسسة أولا التأطير العلمي حيث نجد أغلب الطلبة ينسجون على منوال أساتذتهم ويتبعون توجهاتهم ثانيا التمويل المالي"[3].

مدرسة باريس للدراسات الأمنية: شهدت فترة تسعينيات القرن الماضي صعود الدراسات التي تركز على الأمن الداخلي وممارسات الشرطة(policing) وتشكيل الحقل الأمني، تعالج هذه الدراسات الأمن كتقنية الحكومة أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال مختلف وسائل التكنولوجيا كالكاميرات وشبكات مهني الأمن مثل: الشرطة، الدرك والجمارك...[4]

قامت هذه الدراسات بتغيير مواقع التخصص مع العلاقات الدولية نحو النظرية السياسية وعلم اجتماع الهجرة وعلم الإجرام والقانون، فضلا عن ذلك استعانوا بمساهمات

الخبراء في المجالات التي تغطي الأمن الداخلي مثل الشرطة العلمية، القضاة، المحللين النفسيين وخبراء الإنترنيت وغيرهم، وقد ظهرت معظم هذه الدراسات في باريس تحت إشراف الأستاذ **ديديه بيغو** "Didier Bigo "[1].

اهتمت هذه المدرسة بالطبيعة الجديدة المتغيرة للعنف السياسي، فبدلاً من التركيز على الحرب اهتمت بمستوياته الدنيا والأقل علنية كالجريمة والتصفية والتعذيب والاختطاف، كما ركزت على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي على غرار الهجرة، الجريمة المنظمة، مراقبة الحدود... الوطنية، وإلزام الفواعل الأخرى بالتعاون مهما، كما أنها تلغي التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع والاستراتيجية، وظواهر أخرى كالجريمة، والأمن الداخلي، والنظام العام وتحقيقات الشرطة[2].

وتتمحور هذه القضايا في مركز التحليل كنتيجة لدمج الأمن الداخلي والخارجي إلى تشكيل الحقل الأمني الذي يعتبره أنصار هذه المدرسة خطوة رئيسية لإلقاء الضوء على قضايا وفواعل أمنية جديدة كانت مهملة في أجندة الدراسات التقليدية[3]

الفهرس:

مقدمة

المحور الاول: ماهية الاستراتيجية

المحور الثاني: استراتيجيات الامن

المحور الثالث: مفهوم الامن

المحور الرابع: النظريات المسرة للامن

خاتمة